

النقود والسياسات النقدية

تأليف

الأستاذ الدكتور / فاروق بن صالح الخطيب

أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

الطبعة الأولى عام ٢٠١٤ م

الردمك



الإهداء

إلى رفيقة دربي الطويل
المملوءة بالاجتهاد والصبر والتضحيات
إلى زوجتي العزيزة
والغالية أم سامر
تقديراً وعرفاناً لشخصها

المؤلف

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم وعلي آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

تعتبر دراسة النقود والسياسات النقدية من أهم الدراسات الاقتصادية نظراً لإسهامها في حل الكثير من المشكلات التي تعرضت لها المجتمعات المحلية والدولية في العصر الحديث. ورغم اختلاف المدارس الاقتصادية بشأن دور النقود وآثارها ، ما بين مدرسة تهمش دورها وتقلل من آثارها على مجريات الحياة الاقتصادية ، وأخرى ترى لها دوراً لكن في حدود معينة ، وثالثة تعطي لها أعظم الأدوار وترى أن تغيراتها هي صاحبة الدور الأكبر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. فلقد تأكد للدارسين وصناع القرارات أن النقود في تطورها ودورها وآثارها تمثل إحدى أهم الظواهر الاقتصادية ، كما يمثل التطور النقدي أحد أهم ميادين الاستجابة الإنسانية للتحديات المعاصرة ، حيث تطورت النظم النقدية من سلعية إلى ائتمانية ، أي من نقود تحمل قيمتها السلعية جزءاً من قيمتها النقدية إلى نقود لا تحمل قيمتها السلعية أهمية في تحديد قيمتها النقدية ، سواء كانت أوراقاً نقدية تصدرها البنوك المركزية أو حسابات جارية في دفاتر بنوك تجارية.

ولهذا كان الهدف من هذا الكتاب هو تحديد وتحليل المفاهيم والأساليب الاقتصادية العلمية لمعرفة جزء كبير من النظرية النقدية المملوءة خزائنها بالكثير من الأساليب والأدوات الحديثة التي تستطيع أن تساعد جميع المجتمعات في حل مشكلاتها الاقتصادية، والاجتماعية أيضاً، تمشياً مع المناهج الجديدة التي أقرتها كليات الاقتصاد والإدارة وكليات التجارة في وطننا العربي العظيم.

مع تمنياتي للجميع بقضاء وقت سعيد في قراءة هذا الكتاب.

المؤلف

جدة - حي الربوة

محتويات الكتاب

٥	الإهداء
٧	تقديم
٩	محتويات الكتاب
١١	الباب الأول
١١	نظام المقايضة وصعوباته
١٤	الفصل الأول
١٤	نظام المقايضة وصعوباته
٢٤	الفصل الثاني
٢٤	خصائص النقود ووظائفها
٤٢	الفصل الثالث
٤٢	أنواع النقود
٥٨	الفصل الرابع
٥٨	الأنظمة النقدية
٩٠	الفصل الخامس
٩٠	قياس قيمة النقود وتغيراتها
١١٦	الفصل السادس
١١٦	النظرية النقدية التقليدية (الكلاسيكية)
٢٢٥	الفصل الثامن
٢٢٥	دوال الطلب على النقود
٢٢٦	الفصل الثامن
٢٢٦	دوال الطلب على النقود
٢٥٢	الفصل التاسع
٢٥٢	السوق النقدية والسوق المالية
٢٦١	الفصل العاشر
٢٦١	النقود والتضخم

٢٨٤.	الباب الثاني
٢٨٤	البنوك والسياسة النقدية
٢٨٦.	الفصل الحادي عشر
٢٨٦	البنوك التجارية
٣٠٠.	الفصل الثاني عشر
٣٠٠	الأرباح والسيولة في البنوك التجارية
٣٢٠.	الفصل الثالث عشر
٣٢٠	الائتمان المصرفي وخلق نقود الودائع في البنوك التجارية
٣٤٦.	الفصل الرابع عشر
٣٤٦	ميزانية البنك التجاري
٣٨٤.	الفصل الخامس عشر
٣٨٤	عرض النقود
٤٠٢.	الفصل السادس عشر
٤٠٢	البنوك المركزية
٤٢٠.	الفصل السابع عشر
٤٢٠	البنك المركزي والإشراف على تنفيذ السياسة النقدية
٤٦١.	نماذج لاختبارات سابقة في المادة
٤٦٢	الاختبار النهائي لمادة نقود وسياسات نقدية (قصد ٤١١)
٤٦٦	الاختبار النهائي لمادة نقود وسياسات نقدية (قصد ٤١١)
٤٧١	مراجع الكتاب
٤٧٤	الأستاذ الدكتور / فاروق بن صالح الخطيب

الباب الأول

نظام المقايضة وصعوباته

الفصل الأول : نظام المقايضة وصعوباته.

الفصل الثاني: خصائص النقود ووظائفها.

الفصل الثالث: أنواع النقود.

الفصل الرابع: الأنظمة النقدية.

الفصل الخامس: قياس قيمة النقود وتغيراتها.

الفصل السادس: البنوك المركزية.

الفصل السابع : النظريات النقدية الحديثة.

الفصل الثامن : دوال الطلب على النقود.

الفصل التاسع : السوق النقدية والسوق المالية.

الفصل العاشر: النقود والتضخم.

الفصل الأول

نظام المقايضة وصعوباته

الفصل الأول

نظام المقايضة وصعوباته

مرت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجي حتى بلغت الصورة التي نعرفها اليوم متأثرة في ذلك بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البشرية منذ العصور الأولى ، ومؤثرة في الوقت نفسه في اتجاهات ذلك التطور ، فقد كان للنقود دور مهم أيضاً في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعاشية أو على مستوى المجتمع عموماً. ومع أنه لا خلاف في أن الناس قد استعملوا النقود منذ أمد طويل إلا أنه لا ريب في أن المجتمع البشري قد عرف في مبدأ الأمر نظام المقايضة (أي مبادلة الأفراد للسلع والخدمات مباشرة فيما بينهم)، فقد كانت المقايضة تفي باحتياجات اقتصاد بدائي دون ما ضرورة لاستعمال النقود. ولكن ما أن ترتقي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجات المجتمع. عندئذ يحاول المجتمع مدفوعاً بضغوط الحاجة إلى مرحلة استنباط وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات ، أي ينتقل المجتمع إلى مرحلة استعمال النقود ، أي إلى استبدال سلعة معينة ذات قبول عام بين

الأفراد في المبادلة بغيرها من السلع والخدمات ، للقيام بدور النقود بعدما تشعبت ميادين تقسيم العمل واتساع نطاق التبادل في جميع مجالات الحياة. وبعد أن تقدمت فنون الإنتاج وأساليبه تمكن الإنسان من أن يتعدى المرحلة التي كان يبحث فيها عن اكتفائه الذاتي إلى مرحلة ينتج فيها أكثر من احتياجاته. وقد أدى ذلك إلى ظهور فائض من السلع المنتجة عند جماعة ما ، ونقصها عند جماعة أو جماعات أخرى بسبب عدم توافر إمكانيات إنتاجها أو بسبب عجز الجهاز الإنتاجي عن تحقيقها بالقدر اللازم أو المطلوب.

من هنا انتشرت فكرت التبادل الاقتصادي بين جماعات البشر في صورتها الأولى : مبادلة فائض كل جماعة بفائض جماعة أو جماعات أخرى ، حيث يطلق على هذه المبادلة العينية نظام المقايضة. ويقصد بالمقايضة مبادلة سلعة بأخرى يكون الإنسان في حاجة إليها. ولقد واجهت هذه العملية عدة صعوبات ساعدت على ترك هذا النظام وعدم الاستمرار في تطبيقه كوسيط في التبادل. ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي:

١ - صعوبة توافق الرغبات سواء في النوع أو القيمة ، وشروط الاستلام والتسليم من حيث المكان والزمان. ويعني هذا ندرة الاتفاق المزدوج (الآني) للحاجات بين الأطراف المتبادلة.

٢ - عدم وجود مقياس مشترك للقيم أو حدة متفق عليها لحساب أو

تحديد قيمة السلعة أو الخدمة المتبادلة.

ويعني هذا ندرة المعدل المتفق عليه الذي يتم بموجبه مبادلة

سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة ، حيث كان يسود في نظام

المقايضة أكثر من معدل واحد لتبادل السلعة. والذي كان

يتحدد بالكثير من العوامل والتي من أهمها ندرة السلعة ومرونة

الطلب عليها.

٣ - صعوبة استبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة ، أو سلع غالية بسلع

رخيصة. فقد كان من المطلوب تجميع الراغبين بمبادلة سلعهم

الصغيرة بتلك السلعة الكبيرة. ولا تتم المبادلة حتى يصل

الراغبون إلى العدد المطلوب من السلع وكمياتها.

٤ - صعوبة الادخار : حيث كان السبيل الوحيد لخزن القوة

الشرائية هو احتفاظ الناس بثرواتهم في صورة سلع ، أو أصول أو

معادن معروفة بأنواعها وصفاتها.

٥ - غياب الوسيلة المناسبة للتعامل الآجل : أدى تطبيق مبدأي

التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة عمليات التبادل بين الوحدات

الإنتاجية ، واقتضى الأمر إنتاج السلع وتسويقها على أساس

العقود الآجلة. فالبيع الآجل على سبيل المثال يقوم حسب عقود

يتم توقيعها في الوقت الحاضر وبأسعار محددة يتم دفعها في أوقات لاحقة. وقد كان نظام المقايضة ينقصه المعيار الذي يتم على أساسه تحديد هذه الأسعار، واستطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور.

أظهرت الصعوبات السابقة ضرورة البحث عن وسيلة أخرى للتغلب على معوقات المبادلة (العادلة)، التي ترتب عليها تعدد معدلات المبادلة الحسابية نتيجة لكثرة السلع وغياب المقياس الموحد للقيمة. والفصل بين عمليتي المقايضة : العملية الأولى يتم فيها التخلي عن السلعة (بيعها) في مقابل الحصول على الوسيط المتفق عليه ، أما العملية الثانية فيتم فيها التخلي عن هذا الوسيط في مقابل الحصول على السلعة المرغوبة (شراؤها) ، بدلاً من إتمام هاتين العمليتين آنياً. وهذا يعني الفصل الزمني بين عمليتي المقايضة المشار إليهما .

ولقد استخدمت المجتمعات البشرية الكثير من أنواع السلع كوسيط من هذا النوع لتسهيل عملية التبادل. وتطورت الأشكال التي اتخذتها هذه السلع. وأدى هذا بالطبع إلى تطور نظام المقايضة واستمرار تطبيقه لسنوات طويلة في تلك المجتمعات.

لكن طبيعة السلع وخواصها الاستهلاكية لم تفلح في أن تكون الأساس الذي يتفق عليه جميع أفراد المجتمع لإتمام عمليات المبادلة

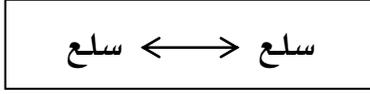
(العادلة) محلياً أو دولياً ، مع إدخالها كوسيط في تحديد قيمة أي سلعة ،
وتقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين مستقلتين ومنفصلتين في الوقت نفسه .

لذلك وجد الإنسان ضالته في النقود لتكون الأداة المناسبة التي
تمكنه من إتمام هذه المبادلات بكل سهولة ويسر ، خاصة فيما يتعلق بفصل
عمليات التبادل المزدوج (الآني) حيث ترتب على استخدام النقود كوسيط
للتبادل عدة نتائج مهمة من بينها ما يلي:

- ١ - أنه يمكن بيع السلعة في مقابل الحصول على النقود ، دون
استخدامها في شراء سلعة أو سلع أخرى في الوقت نفسه .
- ٢ - أن هذه النقود يمكن استخدامها بادئاً في شراء السلع ، بدون
أن يكون قد تم الحصول عليها من عمليات بيع سابقة في المكان
والزمان نفسهما .
- ٣ - إمكانية زيادة كمية النقود أو نقصها بعيداً عن عمليات إنتاج
أو تبادل السلع والخدمات .
- ٤ - أن النقود (خاصة المعدنية) تحمل قيمتها بين طياتها . إضافة
إلى إمكانية استخدامها كوحدة للحساب ومقياس للقيمة .

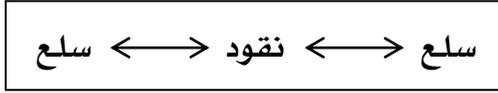
لهذا يمكن تمثيل التطور في عمليات المبادلة كما يلي:

- نظام المقايضة (مبادلات آنية):



- النظام النقدي (مبادلات آنية ومؤجلة):

أ - نظام نقدي بدائي:



ب - نظام نقدي متطور:



مع إمكانية الاحتفاظ بنتائج السلع المباعة ، النقود ، إلى وقت لاحق لشراء سلع أخرى في مكان آخر.

إن مقدار السعادة أو الرضا والإشباع الذي يحصل عليه المرء هي مشتقة مما تستطيع النقود أن توفره له من سلع وخدمات نتاج للوظائف والخدمات التي تقدمها النقود ، فالذي يميزها هو قبولها العام من الجميع ، في أي مكان وزمان داخل نطاق الدولة التي أصدرتها ، مما يضي عليها ثقة الجمهور كأداة لإتمام المعاملات التجارية ويدعم قدرة المرء على مبادلة سلعة لديه بمبلغ من النقود ، ثم يستخدمه لاقتناء ما يرغب فيه من سلع

وخدمات حاضراً ومستقبلاً ، ولا شك أن قيام النقود بهذا الدور قد ترك انعكاسات إيجابية على الوقت والجهد والبحث المتواصل مقارنة بما كان يقوم به الأفراد في اقتصاد المقايضة مما يوفر وقتاً أكبر للتخصص في الإنتاج وقيام الأفراد بالأعمال الإنتاجية التي يتقنونها بدلاً من هدر الوقت في البحث في الأسواق والقيام بأعمال لا يتقنونها ، كما ساهمت هذه الوظيفة باستقلال عمليات البيع عن عمليات الشراء الأمر الذي أدى إلى تسهيل قيام التبادل المباشر بين أي طرفين في عمليات المبادلة.

وفي عالم المقايضة وفي ظل وجود عشر سلع على سبيل المثال ، تكون هناك خمسة وأربعون قيمة تبادلية ، فهناك تسعة أسعار للسلعة الأولى ، وثمانية أسعار للسلعة الثانية (سعرها مقابل السلعة الأولى معروف عندما يتحدد سعر السلعة الأولى مقابلها) وسبعة أسعار للسلعة الثالثة وهكذا ، ولمعرفة عدد معدلات التبادل يمكننا استخدام المعادلة التالية:

$$\text{عدد معدلات التبادل} = \text{ن} (\text{ن} - 1) / 2$$

حيث أن (ن) هو عدد السلع.

وفي حالة وجود عشرة سلع سيكون عدد معدلات التبادل كالتالي:

$$45 = \frac{(10 - 1)10}{2} \text{ قيمة تبادلية}$$

وبناء على ما سبق فإن استخدام النقود يقلص عدد الأسعار أو القيم التبادلية إلى عشرة أسعار حيث يتحدد سعر نقدي وحيد لكل سلعة ، وفي هذه الحالة تتحدد قيم جميع السلع لوحددة قياس واحدة هي النقود ، كما أن استخدام النقود كوحدة قياس سهل من عملية إعداد القوائم الحسابية والقيود الحسابية ومقارنة الحسابات.

إن استخدام النقود كوسيط للتبادل سمح باستقلال عملية البيع عن عملية الشراء الأمر الذي يعني وجود فاصل زمني بين عمليات البيع والشراء وبالتالي ليس بالضرورة أن تحصل على النقود في وقت ما وإنفاقها فوراً وفي الوقت نفسه ، ولكن في الواقع العملي نجد أن الفرد ينفق جزء من دخله ويدخر جزء آخر ليقوم بالشراء به مستقبلاً وبذلك تتاح الفرصة للفرد ببيع سلعة يكتنيها ثم يحتفظ بقيمتها على شكل نقود بدلاً من سلع أخرى قد تكون عرضة للتلف أو تحمله تكاليف تخزين.

الفصل الثاني

خصائص النقود ووظائفها

الفصل الثاني

خصائص النقود ووظائفها

ترتبط النقود كظاهرة اجتماعية واقتصادية كل الارتباط بعمليات التبادل ، وتظهر معها بصور مختلفة في مراحل التطور الذي يعيشه الإنسان. ولم تصل النقود في أهميتها الاقتصادية إلى ما وصلت إليه إلا من خلال هذا التطور الذي واكب عمليات الإنتاج والتبادل التي تحقق معها استخدام فائض من إنتاج سلع ما نظير سد عجز في إنتاج سلع أخرى. وقد كانت المقايضة والصعوبات التي مرت بها هي التي مهدت السبيل لظهور النقود واستخداماتها.

١/٢- تعريف النقود:

هناك عدة تعريفات للنقود نذكر منها ما يلي:

- ١ - النقود هي كل ما تفعله النقود.
- ٢ - النقود هي كل وسيط للمبادلات يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات.
- ٣ - النقود هي كل وسيلة تلقى القبول العام كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة.

٤ - التعريف الوظيفي : النقود هي الوسيلة التي تلقى قبولاً عاماً في التداول ، وتستخدم وسيطاً للتبادل ، ومقياساً للقيمة ومستودعاً لها . كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة .

وتتفق التعريفات السابقة على العناصر التالية في تعريفها للنقود :

أولاً : عدم تحديد ماهية النقود ، فقد تكون سلعة أو معدناً أو ورقة نقدية (بنكنوت) ، أو ورقة مالية مثل التي يصدرها الأفراد أو البنوك (الشيكات) .

ثانياً : ضرورة توافر القبول العام للنقود . فالنقود لا تقبل في التعامل إلا إذا يقبلها كل فرد . وفي هذا ثقة الجميع باستمرار قبولها للوفاء بالحقوق والواجبات في كل مكان وزمان . وقيام الدولة بإصدار أنظمة قبولها للوفاء بالحقوق والواجبات في كل مكان وزمان . علماً بأن قيام الدولة بإصدار النقود يعد من الأمور الأساسية التي تدعم صفة القبول العام ، وتوافر الثقة فيها .

ثالثاً : إن الوظيفتين الأصليتين للنقود هما : وسيط للتبادل ومقياس للقيمة ، أما الوظائف الأخرى فهي مشتقة منهما أو مجرد امتداد لهما .

٢/٢- خصائص النقود:

هناك عدد من المعايير والخصائص التي يلزم توافرها في النقود حتى تقوم بوظائفها خير قيام. ولقد أجمع الاقتصاديون عليها كما يلي:

- أ - أن تتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع كافة ، أي أن يكون لها صفة العمومية.
- ب - سهولة التعرف على وحداتها.
- ج - أن تكون قابلة للدوام والاستمرار دون أن تتلف أو تهلك عند تداولها من يد إلى يد.
- د - الثبات النسبي في قيمتها عبر الزمن ، حيث أن عدم ثبات قيمتها يعني فقدان الثقة فيها مما يترتب عليه اضطراب في حقوق وواجبات الأطراف المتعاملة بها^(١).
- هـ - أن تكون نادرة نسبياً ، ويأتي هذا عن طريق فرض القيود المناسبة على الإصدار النقدي للورق الإلزامي على الأخص.
- و - أن تكون قابلة للانقسام أو التجزئة إلى عدد من الوحدات الصغيرة (يتكون الريال السعودي من مائة هللة وفئاته

(١) للمزيد من التفصيل انظر:

د. زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات النقود والمال ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٤م ، صفحة ٢٠ - ٢١.

الصغيرة هي هللة ، ٥ هللات ، ١٠ هللات ، ٢٥ هللة ، ٥٠ هللة ،
١٠٠ هللة) أو مضاعفاتها للوحدات الكبيرة (الفئات الكبيرة
للريال السعودي هي ، ٥ ريال ، ١٠ ريال ، ٢٠ ريال ، ٥٠ ريال ،
١٠٠ ريال ، ٢٠٠ ريال ، ٥٠٠ ريال) حتى تتناسب مع عمليات
المبادلة ومتطلباتها كوحدة للتحاسب.

- ز - أن تكون وحداتها متجانسة ومتماثلة ، يسهل تصنيفها
والتعرف عليها.
- ح - أن تكون صغيرة الحجم ، سهلة الحمل.
- ط - يمكن تخزينها بدون تحمل أية نفقات.

٣/٢. وظائف النقود:

هناك ثلاثة أنواع من الوظائف:

النوع الأول : الوظائف الأساسية (أو الفنية) وهي:

- ١ - النقود وسيط للتبادل.
- ٢ - النقود مقياس للقيمة (ووحدة للتحاسب).

النوع الثاني : الوظائف الثانوية أو المشتقة وهي:

- ٣ - النقود مستودع للقيمة.
- ٤ - النقود معيار للمدفوعات الآجلة.

٥ - النقود والتمكين من الائتمان.

النوع الثالث : الوظائف ذات الطابع الاقتصادي العام وهي:

٦ - النقود أداة من أدوات السياسة النقدية.

٧ - النقود وتخصيص الموارد الاقتصادية.

٨ - النقود وتوزيع الموارد بين الأنشطة الاقتصادية.

٩ - النقود والقدرة على الاختيار.

فيما يلي نقوم بشرح هذه الوظائف حسب أنواعها.

١- النقود كوسيط للتبادل:

ويقصد بذلك تمتع النقود بقوة شرائية عامة تعطي حاملها الحق في الحصول على ما يريده من سلع أو خدمات عندما يستخدمها. أي أن النقود هي الأداة أو الوسيلة القادرة على شراء السلع والخدمات، والتوسط بين المتبادلين. ومن هذا يمكن الاستنتاج بأن النقود لا تقبل لذاتها وإنما لقدرتها على الشراء وتسهيل التبادل بين أي طرفين دون الحاجة إلى طرف ثالث على أساس أنها أداة تبادل تحظى بالقبول العام.

ولقد ساعد قيام النقود بهذه الوظيفة على تقسيم عملية المقايضة إلى قسمين: مبادلة السلعة بالنقود، وهذا هو البيع. ثم مبادلة النقود بالسلعة فيما بعد، وهذا هو الشراء. ولقد أدى ذلك إلى ظهور مرحلة

جديدة في نظام المقايضة لم تكن موجودة من قبل وهي مرحلة إمكانية الاحتفاظ بالنقود لفترة من الزمن هي فترة ما بين البيع والشراء. إضافة إلى أنها كفلت للأفراد حريتهم في اختيار أنواع وكميات السلع والخدمات التي يرغبون في الحصول عليها ، في المكان والزمان المناسبين لإتمام عمليات التبادل.

ولقد خفف ظهور النقود كثيراً من نفقات المعاملات وساعد أيضاً على ظهور أنواع مختلفة من النقود السلعية والورقية والمصرفية ، والتي ساعدت جميعها على تخفيف نفقة المعاملات إلى أدنى حد.

٢- النقود كمقياس للقيمة:

أي أنها تقوم بقياس قيم السلع والخدمات ، وهي وحدة معيارية ترد إليها مختلف أنواع هذا القياس (الطبيعي والحقيقي والسلعي والنوعي). وهذه الوظيفة وظيفية محاسبية تقوم بدور يشبه دور المتر في قياس الأطوال ، ودور الكيلو جرام في قياس الأوزان ، لكنها تختلف عنهم في حالة تقلب قوتها الشرائية بسبب ظروف العرض والطلب على النقود ، وليس بسبب ظروف العرض والطلب على السلع أو الخدمات.

وتستخدم النقود مقياساً للأسعار النسبية عن طريق تحديد نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع. وفي هذه الحالة تحدد النقود معدلات

الاستبدال ، خاصة بين السلع الكبيرة الحجم التي يصعب تجزئتها إلى وحدات صغيرة دون أن تفقد قيمتها .

كما يسرت النقود كوحدة للتحاسب تحديد التكاليف للمشاريع وإجراء المقارنة بينها ، وتوزيع الأرباح ، وغيرها من عناصر الحسابات القومية أو الوطنية. وتزداد أهمية هذه الوظيفة للنقود كلما كانت قيمة الوحدة النقدية ثابتة نسبياً عبر الزمن.

ونظراً لما يتمتع به المعدن النفيس (مثل الذهب) من قيمة ذاتية مستقرة فإنه يصبح أفضل من يقوم بدور النقود المعيارية أو الفعلية المتداولة بين المتعاملين في الأسواق ، غير أنه مع تطور عصر النقود الورقية التي ليس لها أغطية معدنية فإنها استمرت تتمتع بخاصية القبول العام في كل المجتمعات ، وأصبحت هي المعيار الأنسب في قياس القيمة رغم فرضها الإلزامي في التعامل ، ووحدة للتحاسب في الوقت نفسه.

كما إن لكل مجتمع عملته النقدية التي تستخدم كوحدة للتحاسب ، ولا يمكن أن تتمتع بقبول عام في المبادلات الدولية إلا إذا كانت تتمتع بقيمة حقيقية ذاتية مثل الذهب. ويلاحظ أن بعض أنواع النقود الورقية الخاصة ببعض الدول تحتل مكانة مهمة في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية (مثل الدولار) كبديل للذهب دون أن تكتسب أي من خصائصه. ولقد أدى ذلك إلى نشوء أسواق الصرف العالمية التي تتحدد فيها

معدلات التبادل على أساس القوة الشرائية النسبية لعملاتها والتي تعكس بشكل أو بآخر العلاقات النسبية بين قيمة الذهب العالمية والقوة الشرائية المحلية لكل عملة من العملات.

وتعتبر النقود مقياساً مشتركاً لقيم جميع السلع والخدمات، مع القدرة على مقارنة قيمها النسبية، عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على السلعة أو الخدمة. ولقد نتج عن ذلك:

أ - توحيد أدوات القياس في أداة واحدة هي النقود، ومن ثم إجراء المبادلات.

ب - ترجمة التغيرات في قيم السلع، وكذلك التقلبات الذاتية في القوة الشرائية للنقود المستخدمة في التداول.

ج - حل مشكلات التحليل الكلي الخاصة بجمع كميات وأنواع السلع والخدمات، وعناصر إنتاجها غير المتماثلة أو المتجانسة عن طريق استخدام القيم النقدية، أو القياس النقدي لهذه المنتجات أو العناصر. وبذلك أمكن تحويل العمليات الإنتاجية من صورتها الفنية إلى صورتها الاقتصادية.

ويلاحظ من الوظيفتين السابقتين أنه يمكن وصف النقود بأنها حيادية. وهذا لا يعني إطلاقاً التقليل من النقود ووظائفها في تسيير النشاط الاقتصادي عند الافتراض بتأثيرها على قيم السلع والخدمات، وليس

إنتاجها مثلما أعتقد الكلاسيك. فقد أصبحت النقود في العصر الحديث غير حيادية بعدما مرت الحياة الاقتصادية بأدوارها المرحلية وتحولت أنظمة التبادل المبنية على أسس المقايضة العينية اعتماداً على أسس التبادل النقدي الشاملة، وما استقرت عليه من قواعد وإجراءات حتى فقدت النقود حياديتها ، وقيامها بوظائف أخرى من أهمها كمستودع للقيمة والذي أسس عليه العالم الاقتصادي كينز نظريته في الطلب على النقود لأجل المضاربة.

٣- النقود كمستودع للقيمة:

يستطيع الأفراد الحاصلين على النقود أن يقوموا بإنفاقها حاضراً أو مستقبلاً ، أو إنفاق أي جزء منها الآن وادخار ما تبقى منها لشراء ما يحتاجه مستقبلاً. ولا يحتفظ الأفراد بالنقود لذاتها، وإنما بقصد إنفاقها فيما بعد لمقابلة احتياجاتهم من السلع والخدمات. فالنقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة مخزن للقيمة ، خاصة وأنها تتميز بسهولة الحفظ ، كما أنها لا تحمل الفرد أية تكاليف للخزن أو الحراسة. ويمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة دون أن تتعرض للتلف مثل السلع. ويشترط في أداء هذه الوظيفة على الوجه الأكمل أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية ثابتة لفترة طويلة ، أي ثبات العرض والطلب عليها حتى لا تتغير مستويات الأسعار وتفقد قيمتها عبر الزمن.

وتعتبر النقود أصلاً مالياً كامل السيولة ، مقارنة بالأسهم والسندات وغيرهم من الأصول المالية الأخرى الأقل سيولة والأكثر تكلفة عند تحويلها إلى سيولة نقدية (نقود).

فالنقود شكل من أشكال اختزان الثروة للاستفادة منها مستقبلاً ، وفي الوقت الذي يختاره الأفراد دون أن يضطروا إلى التخلص من هذه الثروة (إذا كانت سلعاً) باستهلاكها. أما الأشكال الأخرى لحفظ الثروة ، والتي تتنافس مع النقود في العصر الحديث ، فهي الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأصول الثابتة مثل الأراضي والعقارات. والنقود هي أكثر هذه الأصول سيولة ، بل هي السيولة ذاتها لأنها الأصل الوحيد الذي يمكن استخدامه مباشرة في الحصول على السلع والخدمات بدون الحاجة إلى إجراء عمليات التسييل أو تحمل أية تكاليف.

هذه الوظيفة ربطت النقود بميدان واسع هو ميدان الأصول : فالطلب على النقود ليس طلباً مشتقاً أو غير مباشر ، مثلما ادعى الكلاسيك ، باعتبارها وسيط للمبادلات وإنما هناك طلباً مباشراً ذاتياً عليها باعتبارها أصل من أصول الاحتفاظ بالثروة. ويرجع الفضل في بلورة هذه الآراء إلى العالم الاقتصادي كينز الذي أعطى النظرية النقدية أهمية كبرى في شرح وتحليل التقلبات الاقتصادية وعلاقتها بتوزيع الثروة بين الأصول المالية والأصول العينية.

٤. النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة:

تستخدم الوحدات الاقتصادية العقود الآجلة في الكثير من عمليات الإنتاج والبيع والشراء والتصدير والاستيراد والتوظيف والاستئجار. وتقوم البنوك بإقراض هذه الوحدات وتمويلها لهذه العمليات حتى يحين موعد السداد. كذلك تقوم الحكومات بتمويل مشاريعها بالحصول على الأموال اللازمة عن طريق إصدار السندات، والتي تسدها فيما بعد. وهنا نجد أن النقود قامت بوظيفة إتمام هذه العقود وتسهيل عمليات الإقراض والاقتراض وذلك باستخدامها كأداة لتقدير أو تحديد قيمة ما يدفعه المدين إلى الدائن في المستقبل. فالعقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أسعار محددة (أو حقوق يتفق عليها) يتم دفعها في وقت لاحق. وعلى هذا فإن النقود تتمتع بصفة القبول العام حاضراً ومستقبلاً، في تسوية تلك الحقوق.

ويشترط لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة بشكل عادل هي أن تحتفظ النقود بقيمتها ثابتة ومستقرة لفترة طويلة نسبياً حتى لا تحدث تقلبات تغير من قيمتها خلال مدة سريان العقد. وحتى لا يتضرر أي من الدائن أو المدين على حساب الآخر في وقت السداد عنها في وقت إبرام العقد. فعندما تنخفض قيمة النقود يستفيد المدين ويتضرر الدائن، بينما يحدث العكس إذا ارتفعت قيمة النقود.

ولقد أمكن بفضل هذه الوظيفة إيجاد أسواق لرؤوس الأموال والإنتاج، وتطويرها . كما أمكن نمو ظاهرة الادخار وتراكم رؤوس الأموال ومن ثم إمكانية الاستثمار والإنتاج.

٥- النقود والتمكين من الائتمان:

تتطلب البنوك وجود كمية من النقود للاحتفاظ بها كاحتياطي نظامي (قانوني) عند قيامها بمنح القروض أو التسهيلات الائتمانية للعملاء. فإذا زادت هذه الكمية من النقود تزداد قدرة البنوك في منح الائتمان، أما إذا انخفضت هذه الكمية تنخفض معها قدرة البنوك على منح الائتمان. لذلك تسعى البنوك إلى حث عملائها على زيادة ودائعهم المصرفية (خاصة الودائع الجارية) حتى تتمكن من منح المزيد من الائتمان، وتحقيق المزيد من الأرباح.

٦- النقود أداة من أدوات السياسة النقدية:

تؤثر النقود على المستوى العام للأسعار، فإذا زادت الكمية المعروضة منها، وظلت كميات السلع والخدمات المنتجة في المجتمع على ما هي عليه، فلا بد من أن ترتفع الأسعار بوجه عام. وهذا معناه انخفاض القيمة الحقيقية للوحدة النقدية وانخفاض قوتها الشرائية، والعكس صحيح.

فزيادة عرض النقود عن حد معين يمكن أن يساعد على الرواج في مجتمع يكون في حاجة إليها إذا كان يعاني من الركود أو الكساد. بينما تخفيض عرض النقود قد يساعد على امتصاص آثار ارتفاع الأسعار والتحكم بالضغوط التضخمية التي تقع عليها نتيجة لزيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة منها. كذلك فإن تغيير عرض النقود يؤثر بشكل مباشر وقوي على أسعار الفائدة ومعدلات نموها ، وهذه من أهم أدوات السياسة النقدية في العصر الحديث.

٧- النقود وتخصيص الموارد الاقتصادية:

تقترح النظرية الكينزية أنه يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التشغيل ، وليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل مثلما يعتقد الكلاسيك. لذلك فإن زيادة عرض النقود – حسب ما تقترحه النظرية الكينزية – سوف تعمل على إضافة قوة شرائية جديدة لدى الأفراد ، يزداد معها الطلب الكلي على السلع والخدمات. وبالتالي يسعى المنتجون إلى زيادة إنتاجهم لمقابلة هذه الزيادة في الطلب الكلي (الفعال). وهكذا يتحقق ارتفاع في مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية وتخصيصها لإنتاج المزيد من السلع والخدمات نتيجة زيادة عرض النقود ، وهذا يساعد على الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل فإن أي زيادة في عرض النقود تعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مباشر.

كما أنه يمكن النظر إلى النقود كعنصر من عناصر الإنتاج وذلك عند تحويل الأرصدة النقدية لشراء أو استئجار أي خدمة من خدمات عناصر الإنتاج ، ويترتب على ذلك القدرة على توظيفها وزيادة الطاقة الإنتاجية للمشاريع.

٨- النقود وتوزيع الموارد بين الأنشطة الاقتصادية:

يؤدي تغير عرض النقود إلى إعادة توزيع الدخل بين الأجور والفوائد والاستهلاكات. وأيضاً بين الادخار والاستثمار ، وبين القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات ، وذلك عن طريق تأثير عرض النقود على المتغيرات النقدية التي تحكمها مثل سعر الفائدة. فالأسعار والنفقات ومدفوعات عناصر الإنتاج ما هي إلا قيم نقدية تتأثر بانخفاض الكمية المعروضة من النقود أو ارتفاعها في أي وقت من الأوقات. ويتأثر ربح المنتج أيضاً بهذه التغيرات طالما أنه من المتغيرات النقدية التي تقاس بالفرق ما بين الإيرادات المتحصلة من المبيعات وبين نفقات الإنتاج ، مقومة بالنقود.

فالنقود لها قيمة ذاتية من شأنها التأثير على الإنتاج والتوزيع ، خاصة قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل. مما يعني أنه يمكن اعتبار السياسة النقدية عاملاً مكماً للجهاز الإنتاجي ، وشرطاً ضرورياً لتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد.

وللنقود دور أيضاً في العلاقات الاقتصادية بين المناطق الإقليمية المختلفة. فهي تساعد على تحقيق التخصص وزيادة حجم المعاملات بين المناطق، الأمر الذي يفسر استخدام أي تكتل إقليمي وحدات نقدية مختلفة ترتبط فيما بينها بمعدلات صرف ثابتة تحقيقاً للاستقرار النقدي، أو كخطوة أولية نحو استبدال العملات المختلفة بعملة واحدة مستقبلاً.

٩- النقود والقدرة على الاختيار:

تحقق النقود بما تمثله من قوة شرائية اختياراً لصاحبها في توزيع موارده بين الاستهلاك الحالي أو الاستهلاك المستقبلي (الادخار) وبين شراء سلعة ما أو خدمة ما في المكان أو الزمان الذي يختاره. وقد يتأثر الوضع الاقتصادي العام حينما يختار الأفراد اكتناز النقود، وعدم إنفاقها، عندما يسعون إلى تحقيق الأرباح عن طريق المضاربة. أو العكس عندما يمتنعون عن الاكتناز ويقومون بإيداعها في البنوك. وسوف يكون لمشكلة الاختيار آثاراً أقل وطأة لو أن الأفراد يتقاضون دخولهم النقدية في صورة عينية (مثل السلع والخدمات) أو في صورة بطاقات أو كوبونات.

لهذا فإن توزيع الدخل في صورة نقدية من مآثره التعرف على منحى توزيع الدخل النقدية بين طبقات المجتمع، ودرجة التوائه إلى اليمين أم إلى اليسار، ونصيب الطبقات المنتجة في كل حالة من الحالات، مع إمكانية معرفة مدى تمثيل الوحدات النقدية لوحدات السلع والخدمات.

فإذا كانت النقود تحقق الاختيار العادل للمستهلك فهي غالباً ما تكون الأداة المناسبة لإعادة توزيع الدخل النقدية بين المستهلكين. لذلك تلجأ بعض الحكومات إلى تغيير قيمة النقود أو تغيير الكمية المعروضة منها بهدف إعادة توزيع الثروة أو الدخل الحقيقي في المجتمع لبعض الطبقات وعلى حساب بعض الطبقات الأخرى حتى يتم تصحيح الالتواء في منحنى توزيع الدخل.

الفصل الثالث

أنواع النقود

الفصل الثالث

أنواع النقود

عرفت المجتمعات البشرية منذ أن بدأت في استخدام النقود ثلاثة

أنواع لها هي :

١ - النقود السلعية.

٢ - النقود الورقية.

٣ - النقود المصرفية.

فالنقود السلعية هي التي تصنع من مادة يتوافر لها الاستخدام

التجاري بجانب الاستخدام النقدي ، والنقود الورقية هي التي تكون صادرة

عن الدولة سواء مغطاة برصيد (ويمكن تحويلها أو صرفها بالذهب) أم غير

مغطاة برصيد (لا يمكن تحويلها أو صرفها بالذهب) وهي واسعة الانتشار.

أما النقود المصرفية أو نقود الودائع فهي التي تتمتع بقيمتها نظراً للوظائف

التي تؤديها في المعاملات النقدية ، وهي صادرة عن مؤسسات المالية ذات سيادة

أدنى من الحكومة ، وليس لها استخدام تجاري مثل النقود السلعية أو

المعدنية. سوف نستعرض هذه الأنواع فيما يلي ، ثم نقوم بدراسة تاريخ

النقود في الاقتصاد السعودي.

١/٣ : أولاً : النقود السلعية:

استخدمت بعض أنواع السلع كنقود في نظام المقايضة لأنها كانت تتصف بالندرة وبالقبول العام في الوقت نفسه ، مثل الأغنام في مجتمعات الرعي والغلال في المجتمعات الزراعية وغيرها مثل الإبل في الجزيرة العربية والملح في الحبشة والقمح عند قدماء المصريين.

والنقود السلعية هي أول أشكال النقود المحتفظة بقيمتها الحقيقية وهي أقدم أشكال النقود وأكثرها بدائية ، وكانت تتوافر فيها معظم خصائص النقود التي ذكرنا من قبل. لكن المجتمعات البدائية ما لبثت أن تخلت عن استخدامها نظراً للصعوبات التي كانت تواجهها في إتمام المبادلات ، وأصبحت تستخدم بدلاً منها كسلع الزينة والقواقع والأصداف البحرية ، ثم المعادن غير النفيسة كالنحاس والحديد والبرونز ، ثم المعادن النفيسة بعد ذلك مثل الفضة والذهب ، حيث تميزت النقود المعدنية بالصلابة وعدم التآكل طوال فترة الاستعمال.

والجدير بالذكر أن النقود المعدنية تحمل بين طياتها قيمتها كسلعة ، وكوسيلة لإتمام المعاملات تتمتع بصفة القبول العام في الوقت نفسه. ويلاحظ ذلك أيضاً في النقود المساعدة التي تصدرها الدولة كأجزاء من العملة (الهلات) والتي تسكها من النيكل أو البرونز أو النحاس ، لكن قيمتها الاسمية عادة ما تكون أكبر من قيمتها السوقية.

وتنقسم النقود المعدنية إلى نوعين:

أ النقود المعدنية القانونية:

وهي التي تتساوى قيمتها السوقية مع قيمتها الاسمية التي يحددها النظام النقدي. وهي ذات وزن محدد من المعدن وعلى درجة معينة من النقاء، وتنسب إليها جميع القيم والأسعار، وتحدد قوة إبرائها بما تحتويه من مادة معدنية.

ب النقود القانونية المحدودة (أو المساعدة):

وهي نقود معدنية لا تتساوى قيمتها الاسمية التي يحددها النظام النقدي مع قيمة ما تحتويه من مادة. وعادة ما تستخدم هذه النقود كوحدات نقدية مساعدة (مسكوكة من النحاس أو النيكل).

ولكي يكون لأي نوع من أنواع النقود المعدنية نقوداً رئيسية يجب أن تتوافر فيه خاصيتان أساسيتان: أولهما: أن تتمتع بقوة إبراء غير محدودة بحيث يستطيع المدين أن يسدد دينه باستخدامها، ولا يكون لدائنه أن يرفض قبول أي كمية منها لتسوية الدين مهما كان حجمه. ثانيهما: أن لا تختلف القيمة النقدية للمعدن عن قيمته التجارية. ولكي يتحقق ذلك يجب أن توفر الدولة للمعدن الذي تصنع منه النقود حرية السك والصهر. أما بالنسبة للنقود المساعدة فإن قوة إبرائها محدودة، بمعنى أن الدائنين

غير ملتزمين قانوناً بقبولها للوفاء بحقوقهم إلا في حدود قدر معين ، ولهم الحق في رفض قبولها فيما زاد عن هذا القدر ، وبالطبع فهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الكتلة النقدية في أي مجتمع من المجتمعات في العصر الحديث.

قانون جريشام: ينسب هذا القانون إلى السير توماس جريشام وزير مالية إنجلترا في القرن السادس عشر والذي تولى وضع العملة الإنجليزية (التي كانت معظمها معدنية آنذاك) على أسس وقواعد صحيحة. وينص القانون على أن النقود الرخيصة تطرد النقود الغالية من التداول. ثم تحول هذا النص إلى أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة أو الجديدة من التداول.

وفحوى هذا القانون أنه إذا تضمنت القطعة المعدنية كمية من المعدن النفيس وتكون قيمتها السوقية أكبر من قيمتها الاسمية كقطعة نقد ، فإن بعض الأفراد يحرصون على إخراجها من التداول بصهرها وتحقيق الأرباح ، لأن قيمة المادة الخام فيها أعلى من قيمتها كقطعة من النقود.

فإذا ما خرجت الدولة عن قاعدة الذهب إلى قاعدة الإصدار الورقي تصبح النقود الورقية رديئة ويختفي الذهب من التداول ، فترتفع قيمته السوقية ولا يمكن الحصول عليه إلا بدفع علاوة عن السعر الذي حددته الدولة.

فقد لاحظ جريشام أنه في حالة تداول عملتين إحداهما أقل قيمة من الأخرى فإن العملة الرديئة لا تبقى في أيدي الأفراد وإنما تنتقل من فرد إلى آخر. وهذا يؤدي إلى زيادة سرعة تداول العملة الرديئة وانخفاض سرعة تداول العملة الجيدة لأن الأفراد يحتفظون بها ولا يتم تداولها.

نستخلص من ذلك أنه إذا تساوت قيمة النقود الجيدة مع قيمتها الاسمية اعتبرت نقوداً جيدة، وتعمل النقود القديمة أو الرديئة (خاصة المتآكلة أو المتهاكلة) على طردها من التداول. أما إذا كانت قيمة النقود المعدنية أكبر من قيمتها الاسمية سارع الأفراد بتحويلها إلى سبائك لتحقيق الربح، وتختفي بذلك النقود المعدنية من التداول، أما إذا كانت قيمة النقود المعدنية أقل من قيمتها الاسمية فإنها تعتبر رديئة أو ضعيفة وتعمل على طرد أي نقود جيدة من التداول.

٢/٣- ثانياً : النقود الورقية:

لجأ الناس إلى إيداع أموالهم المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة لدى الصاغة خوفاً من فقدانها أو سرقتها. وكان المودعون يحصلون على صكوك بقيمة ودائعهم ويذهبون إلى الصاغة كلما أرادوا القيام بعملية تجارية لصرف قيمة الصك ودفع ثمن المشتريات. ومع مرور الزمن استطاع المودعون تظهير هذه الصكوك لآخرين توفيراً للوقت. ومع قبول الأفراد لعملية تظهير الصكوك ولاختلاف حجم المعاملات أخذ الصاغة في إصدار

صكوك بفئات صغيرة لتسهيل عمليات المبادلة بين الصكوك وبين الصاغة في إصدار صكوك فئات صغيرة لتسهيل عمليات المبادلة بين الصكوك وبين السلع والخدمات. ومنذ ذلك التاريخ ظهر استعمال النقود الورقية والتي يطلق عليها البنكنوت نسبة إلى البنوك عندما تولت إصدارها بدلاً من الصاغة ، وتمثل البنكنوت ديناً على البنك يدفعه لحامل الورقة عند الطلب. ومع اتساع هذه العمليات وما نشأ عنها من صعوبات تولت الحكومات بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق عن طريق البنوك المركزية.

وقد كانت هذه الأوراق قابلة للتحويل إلى الذهب في بداية الأمر لأن قيمتها كانت مغطاة كاملة بهذا المعدن النفيس ، ومع تطور الظروف الاقتصادية وتحت ضغوط الأحداث العالمية التي جعلت كميات الذهب غير كافية لسد حاجة الأغلبية الذهبية أوقفت السلطات النقدية في العديد من الدول قابلية تحويل هذه الأوراق إلى الذهب ، وإن كانت قد استمرت بتغطية جزء من إصداراتها الورقية بالذهب. وبإيقاف التعامل بهذه الشروط أصبح بالإمكان إصدار نقود ورقية إلزامية ، ليس لها غطاء ذهبي.

ويذكر أنه من الظروف التي ساعدت على النجاح في الخروج عن قاعدة الذهب هذه عدم مطالبة كل المودعين بتحويل الأوراق التي في حوزتهم إلى الذهب في آن واحد ، وأن نسبة الأوراق التي كان يتم تحويلها

هي نسبة صغيرة من مجموع ما يتم إصداره من هذه الأوراق ، في الكثير من الأحيان.

هذا وتنقسم النقود الورقية إلى ثلاثة أنواع هي:

أ النقود الورقية النائية:

وهي تمثل كمية من الذهب أو الفضة (أو تنوب عنها) والتي تكون مودعة في البنك في صورة نقود أو سبائك ذهبية تتساوى فيها قيمتها المعدنية مع قيمة هذه الأوراق التي تصرف عند الطلب. وفي هذه الحالة يحدث تداول للمعدن النفيس دون أن ينتقل من مكانه ، مع تميز هذه الأوراق بسهولة حملها وعدم تعرضها للتآكل أو السرقة.

ب النقود الورقية الوثيقة :

وهي النقود الورقية التي تعرف بالبنكنوت والتي تحمل تعهداً بالدفع عند الطلب. وتتوقف أهميتها وقوتها على غطائها الذهبي وثقة الجمهور فيها ، والرقابة التي تفرضها الحكومة على استخدامها ، ولها قوة إبراء غير محدودة. وهي تصدر عن طريق بنك واحد هو البنك المركزي.

ج- النقود الورقية الإلزامية:

وهي نوعان:

- أولهما : نقود ورقية تصدرها الحكومة في أوقات الظروف غير العادية كالحروب. ولا يقابلها أي غطاء معدني ويستمر التعامل بها كنقود رئيسية بعد انقضاء هذه الظروف.
- ثانيهما: نقود ورقية تصدرها الحكومة بقوة التشريع ، حيث يصدر بشأنها مرسوم يعفي البنك المركزي من الالتزام بصرفها بأي معدن نفيس، وتكون لها قوة إبراء غير محدودة. ويلاحظ على هذا النوع من النقود الورقية أنه يتطلب اعتراف القانون (أو النظام) ، وثقة الأفراد وقبولهم للتعامل فيه. وقد تتدهور القيمة الحقيقية (أو القوة الشرائية) لهذه النقود الورقية إذا ما أفرطت السلطات النقدية في إصدارها بالنسبة لكميات السلع والخدمات التي تتداول مقابلها. ومن المحتمل أن يرفضها بعض الفئات من الناس عندما تزول الثقة في ثبات قيمتها.

٣/٣ ثالثاً : النقود المصرفية:

ويقصد بها حسابات الودائع المصرفية الجارية التي يمكن إصدار شيكات مصرفية عليها. غير أن الشيك لا يعتبر في حد ذاته نقوداً ، وإنما هو مجرد أمر صادر من صاحب الحساب الجاري إلى البنك لدفع مبلغ من

النقود لشخص آخر هو حامل الشيك. فالشيك يقوم بالوفاء بالديون أو الالتزامات إلا أنه لا يعتبر نقوداً قانونية ويحق لأي فرد أن يمتنع عن قبوله ، ولا يمكن اعتبارها بديلاً من بدائل النقود ، أيضاً ، بل هو مجرد أداة يتم بواسطتها تداول النقود المصرفية. أما الذي يعتبر نقوداً بالفعل فهو الوديعة المصرفية أو القيد الدفترى النقدي الذي يتم بواسطته التحويل من حساب أو وديعة جارية إلى حساب أو وديعة جارية أخرى. وبهذا يتم تداول الودائع ذاتها ، أما التغير في الحسابات فيحتفظ بها البنك.

كذلك يمكن اعتبار النقود المصرفية التزام على البنوك التجارية بدفع مبالغ من النقود القانونية أو التي تقوم مقامها لصالح الأفراد أو الشركات.

فالنقود المصرفية ليست لها شكل مادي ملموس ، وهي تنتقل من حساب إلى آخر بواسطة الشيكات أو أوامر التحويل المصرفية. ومن أهم مزاياها ما يلي:

- ١ - عدم قابليتها للضياع أو السرقة.
- ٢ - سهولة نقلها أو تحويلها بقليل من النفقات (رسوم) مهما كانت المسافة بين البنوك.

٣ - استخدام الشيك وأوامر التحويل كوسيلة من وسائل الدفع،

وانتشارها بدرجة كبيرة في العصر الحديث يدل على زيادة

الوعي المصرفي.

٤ - استخدامها في سدد الديون والوفاء بالالتزامات في أقصر وقت

ممكن.

أشباه النقود:

وهي الودائع المصرفية لأجل وودائع العملات الأجنبية وحسابات

الادخار في البنوك التجارية، أو لدى مكاتب البريد (وهي نوع من أنواع

حسابات الادخار). هذه الودائع تعد على درجة عالية نسبياً من السيولة لأنها

تعتبر ديوناً على البنوك المودعة فيها، وتستحق الدفع بعد فترات زمنية

محددة. وعادة ما تسهل البنوك عمليات الدفع منها (عند الطلب) فتكون لها

خصائص النقود. ويرى ميلتون فريدمان أن إضافة أشباه النقود إلى العرض

الكلي للنقود من شأنه أن يوضح أثر النقود في النشاط الاقتصادي بطريقة

أشمل، كما أنها تعتبر جزءاً مهماً من وسائل الدفع، بالرغم من أن

تحويلها إلى وداائع مصرفية جارية يلزمه بعض التكاليف (نظير كسر

الوديعة).

بدائل النقود:

وهي بطاقات الائتمان البلاستيكية (مثل Visa) والتي لا تعد نقوداً في كل الأحوال ، بل هي وسيلة من وسائل تأجيل الدفع ، ولا يمكن استخدامها أو استخدام القسائم الخاصة بها (التي يوقعها العميل عند الشراء) في إجراء معاملات نقدية إضافية ، أو في الوفاء بالالتزامات. فضلاً عن أنه بعد فترة زمنية متفق عليها لا بد من أن يقوم حاملها بسداد المستحقات التي ترتبت عليه ، والفوائد التي عليها .

إن بطاقات الائتمان مثلها مثل صور الائتمان الاستهلاكي الأخرى التي تؤدي دور الوسيط - قصير الأجل - في المبادلات. وهي وسيط مؤقت ، أما النقود فهي وحدها الوسيط النهائي والدائم للمبادلات. لذلك فقد تكون هذه البطاقات بديلاً جيداً من بدائل النقود ، لكنه لا يمكن اعتبارها نقوداً ، لأنها لا تستطيع القيام بوظائف النقود كلها .

ويلاحظ أن أيّاً من أشباه النقود وبدائلها يؤدي وظيفة واحدة من وظائف النقود ، على الأغلب ، فأشبه النقود تصلح لأن تكون مستودعاً للقيمة ، بينما بدائل النقود يمكن أن تكون وسيطاً لإتمام المبادلات ، ولكن بصورة مؤقتة .

الفصل الرابع

الأنظمة النقدية

الفصل الرابع الأنظمة النقدية

يمكن تعريف النظام النقدي بأنه "مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم عملية إصدار النقود وتداولها في أي مجتمع من المجتمعات". فإذا كانت وحدة النقود في المملكة هي الريال السعودي ، وكان أساس إصداره هو كمية معينة من الذهب الخالص ، قيل إن النظام النقدي هو نظام الذهب: لأن الريال تمت تغطيته بالذهب. أما إذا كان الذهب والفضة معاً ، قيل إن أساسه نظام المعدنين. أما إذا لم تكن هناك أية علاقة ثابتة بين أي معدن من هذه المعادن وبين إصدار الوحدة النقدية ، قيل إن النظام النقدي هو نظام النقود الورقية الإلزامية.

والقاعدة النقدية هي العنصر الأساسي لأي نظام نقدي ، ويقصد بها المقياس الذي يختاره المجتمع أساساً لحساب القيم الاقتصادية أو مقارنتها بعضها ببعض. والغرض منها المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود ، أي قوتها الشرائية داخلياً وخارجياً. وأي تقلبات في القاعدة النقدية تؤثر على القوة الشرائية للنقود ، وفي ندرتها على وظائفها المكانية والزمانية ، ذلك لأن القاعدة النقدية ما هي إلا تعبير حقيقي عن ندرة الموارد النقدية ، والتي تقاس كفاءتها بقدرتها على التحكم في عرض النقود.

أما وظائف القاعدة النقدية فهي:

- أ - تعتبر هي الأساس في إصدار النقود سواء من حيث الكميات أو الأوقات أو الظروف التي يتحدد فيها الإصدار النقدي.
- ب - إنها وسيلة لتحديد العلاقة بين الأنواع المختلفة من النقود المتداولة في أية دولة من الدول ، وعلاقة هذه الأنواع ببعضها البعض خاصة بالنسبة لتحديد القيمة أو الالتزام بقبولها في المبادلات.
- ج - إنها الأساس الذي يتحدد بمقتضاه العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية.

أما أنواع الأنظمة النقدية التي سادت في المجتمعات البشرية فهي:

أولاً : نظام المعدن الواحد.

ثانياً : نظام المعدنين.

ثالثاً : نظام النقود الورقية.

نستعرض فيما يلي هذه الأنظمة مع التركيز على قواعد الإصدار فيها ، وشروطها ومزايا وعيوبها . كذلك نلقي الضوء على نظام الإصدار النقدي السعودي وتطوره عبر السنين .

٤/١- أولاً : نظام المعدن الواحد :

في ظل هذا النظام يكون أساس الوحدة النقدية معدن واحد ، ذهباً كان أم فضة. وأهم هذين النوعين كان نظام الذهب.

أ قاعدة الإصدار:

يتميز نظام الذهب بتحديد علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود وقيمة وزن ثابت من الذهب . أي أن الوحدة النقدية تحتوي على مقدار ثابت من الذهب ، وبهذا تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب. "وفي هذا النظام تحتوي الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية (التي حددتها الدولة) ، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب".

ب شروط الإصدار:

- ١ - تحديد كل من وزن وعيار الوحدة النقدية المتداولة.
- ٢ - حرية سك الذهب بأية كميات دون تحمل أية تكاليف لمنع زيادة القيمة الاسمية عن قيمتها الفعلية (أو السوقية).
- ٣ - ضمان حرية صهر المسكوكات والسبائك الذهبية بدون أي شروط أو قيود لمنع اختلاف القيمة الاسمية للمسكوكات والسبائك الذهبية عن قيمتها الفعلية.

٤ - قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى نقود أو سبائك ذهبية ،
فإذا ما وجدت أوراق بنكنوت في التداول فيلزم أن تكون قابلة
للصرف بالذهب (النقود الورقية الوثيقة).

٥ - ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب للمحافظة على التعادل
بين القيمة الداخلية والخارجية للعملة المحلية.

ولقد تحقق من خلال ذلك أن ظلت أسعار الصرف بين معظم
العملات ثابتة ومستقرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل هذا النظام لم تكن النقود المتداولة
جميعها ذهبية ، وإنما كانت تمثل جزءاً صغيراً من العرض الكلي للنقود.
ويرجع السبب في ذلك إلى أنه كان للناس مطلق الحرية في استخدام
الذهب أو النقود الورقية الوثيقة في التداول ، حيث كانت هذه الأوراق تتمتع
بقابليتها للصراف بالذهب في أي مكان وزمان داخل الدولة. كذلك كانت
الحرية مكفولة في استخدام الذهب في الأغراض الصناعية والتجارية ، فلم
يكن تثبيت سعر الوحدة النقدية بالنسبة للذهب يعني استقرار قوتها
الشرائية للسلع والخدمات ، بل كان يعني أن القوة الشرائية للسبائك
الذهبية تتغير جنباً إلى جنب مع الوحدة النقدية.

وقد كان الطلب على السبائك الذهبية (الغطاء النقدي) يزداد في
حالتها المضاربة عند ارتفاع القيمة الفعلية عن القيمة الاسمية ، أو عند

حدوث الأزمات النقدية التي تشجع الناس على الاحتفاظ بالذهب (اكتنازه) أو تصديره إلى الخارج. أمام هذه الأحداث كانت البنوك المركزية تلجأ إلى شراء كميات غير محدودة من الذهب لوقف ارتفاع قيمة الوحدة النقدية (الفعلية) بالنسبة للذهب، وكانت كميات الذهب المشتراة تذهب إلى الخزينة العامة ولا تعود مرة أخرى إلى التداول، وتحل محلها النقود الورقية الوثيقة.

واستمر العمل بهذا النظام في الكثير من الدول حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية آخر ما تخلت عنه بنهاية عام ١٩٣٣م.

ج- آلية دخول وخروج الذهب:

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام على أساس ما تحتويه العملة من الذهب الخالص. وتتغير الأسعار بين بعضها البعض حول سعر التعادل في حدود هامشية ضيقة. ولقد لعبت تكلفة النقل والحراسة والتأمين دوراً مهماً في تصدير واستيراد الذهب بين الدول. وبشيء من التفصيل فإن من أهم محددات التصدير والاستيراد كانت:

١ - تكلفة شحن وحراسة شحنات الذهب المنقول.

٢ - تكلفة التأمين على الذهب.

كما أن هناك حداً لانخفاض سعر الصرف: فلو انخفض سعر الصرف بالذهب عن سعر التعادل فسوف يؤدي ذلك إلى تشجيع استيراد الذهب من الخارج ، ومن هنا يمكن تعريف حد استيراد الذهب من بريطانيا إلى المملكة (حسب المثال السابق) كما يلي:

$$\begin{array}{l} \text{ثمن شراء جرام} \\ \text{الذهب بالريال} \\ \text{السعودي في جدة} \end{array} < \begin{array}{l} \text{تكلفة النقل} \\ \text{والحراسة والتأمين} \\ \text{من لندن إلى جدة} \end{array} + \begin{array}{l} \text{ثمن شراء جرام} \\ \text{الذهب بالريال} \\ \text{السعودي في جدة} \end{array}$$

وعلى صعيد التبادل الدولي للبلدين ، وحسب نفس الفروض السابقة، فإن حد استيراد الذهب بصورة عامة هي:

$$\begin{array}{l} \text{سعر صرف الجنيه} \\ \text{الاسترليني بالريال} \\ \text{السعودي في لندن} \end{array} < \begin{array}{l} \text{تكلفة النقل والحراسة} \\ \text{والتأمين من لندن إلى} \\ \text{جدة} \end{array} + \begin{array}{l} \text{سعر صرف الجنيه} \\ \text{الاسترليني بالريال} \\ \text{السعودي في جدة} \end{array}$$

كمثال : [٦ ريال + ٠.٢٥ ريال] < ٥.٥٠ ريال.

د - مزايا نظام الذهب:

١ - وجود سعر صرف ثابت بين أي عملة مغطاة بالذهب وأي عملة أخرى مغطاة بالذهب أيضاً.

- ٢ - الاقتصاد في استخدام الذهب ، وتحقيق فوائد (أو مكاسب) نظير استخدامه كاحتياطي في العملات أو في إصدار الأذونات أو السندات.
- ٣ - تحقيق الثبات النسبي في أسعار الصرف واستقرارها بين عملات الدول المغطاة بالذهب.
- ٤ - الثبات النسبي في مستويات الدخل والعمالة بين الدول المختلفة.
- ٥ - الذهب هو أفضل وسيط دولي للتبادل ، ومقياس للقيمة.
- ٦ - ثبات معدلات الصرف الخارجية وتحقيق التوازن بين العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية.
- ٧ - إمكانية عقد صفقات طويلة الأجل وتشجيع الاستثمار الدولي بشيء من الطمأنينة والثقة.
- ٨ - تعادل مستويات الأسعار النسبية بين الدول.
- ٩ - تحقيق الثبات والاستقرار في القوى الشرائية للنقود.
- ١٠ - ضبط التضخم والتحكم بمعدلاته بصورة تلقائية لأن الإصدار النقدي مرتبط بمستوى المخزون من الذهب.
- ١١ - استخدام الذهب في تسوية المدفوعات الخارجية الناشئة عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

- ١٢ - توافق صمام أمان تلقائي للإصدار النقدي يقع ما بين حدي التصدير واستيراد الذهب ، بمعنى أن خروج الذهب يستلزم الإقلال من الكمية المعروضة من النقود. أما دخول الذهب فيستلزم زيادة الكمية المعروضة منها.

هـ عيوب نظام الذهب:

- ١ - إن ثبات معدلات الصرف بالذهب يتطلب التضحية لقاء ما تستمتع به أية دولة من ثبات في مستوى الأسعار.
- ٢ - إمكانية قيام عمليات المضاربة الدولية بكميات كبيرة من الذهب عند تذبذب أسعار الصرف واختلافها عن أسعار التعادل.
- ٣ - لتحركات الذهب (دخوله أو خروجه) آثارها النفسية أو السلبية مثل شيوع الفرع والقلق أو الشائعات غير الصحيحة كلما تحرك من بلد لآخر، سواء حسب الآلية المذكورة أو حسب المضاربة.
- ٤ - تثبيت وتقوية التبعية الاقتصادية والنقدية بين الدول الكبرى ومستعمراتها.
- ٥ - استنفاد الموارد الذهبية للدول التابعة وانتقالها إلى عواصم الدول الكبرى. وقد يكون أكثر ملاءمة للدول التابعة.

- ٦ - تصدير التضخم النقدي من الدول الكبرى إلى مستعمراتها.
- ٧ - تؤدي زيادة إنتاج الذهب ، بسبب اكتشافات مناجمه ، إلى ارتفاع الأسعار والتضخم.
- ٨ - نتيجة لتزايد الطلب على المسكوكات والمشغولات الذهبية فقد أصبح سعر الأوقية من الذهب لهذه الاستخدامات (الخاصة) أعلى بكثير من نظيرتها المستخدمة كغطاء لأي عملة من العملات (العامة) . ونتيجة لذلك فقد لجأت بعض الحكومات إلى بيع جزء من احتياطها الذهبي (الفائض عن متطلبات غطاء عملتها) بالسعر الأعلى لسداد الديون العامة التي عليها ، أو لتمويل نفقات حربها مع الآخرين.

و- أسباب انهيار نظام الذهب:

- ١ - زوال عصر الحرية التجارية التي توفر له المناخ المناسب للأداء ، مثل تدخل حكومات بعض الدول بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية (مثل سعر الفائدة) التي تؤثر على ظروف العرض والطلب على الذهب ، أو تقييد حركات الصادرات والواردات.
- ٢ - سوء توزيع الرصيد الذهبي بين الدول.

- ٣ - جمود المستويات العامة للأسعار (بسبب الاحتكارات وقيام نقابات العمال) وعدم استجابتها للتحركات الحادثة في أسعار الصرف.
- ٤ - عدم تحرك الأرصدة أو الاحتياطات الذهبية من دولة إلى أخرى ، خاصة بين الدول الكبرى ، والاحتفاظ بها كودائع بنكية ، في الدول المدينة ، لدفع التزاماتها لهذه الدول فيما بعد.
- ٥ - عدم الاستقرار السياسي ، خاصة في أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين.

٤/٢- ثانياً : نظام المعدنين (الذهب والفضة):

نظام المعدنين هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه قيمة العملة بالنسبة لمعدنين هما الذهب والفضة ، على الأغلب.

أ قاعدة الإصدار النقدي:

يتميز هذا النظام بوجود نقود قانونية من المسكوكات الذهبية إلى جانب نقود من المسكوكات الفضية ، على أساس نسبة قانونية من المعدنين تحددها الدولة. وتكون النقود الورقية (الوثيقة) قابلة للصرف بأي من المعدنين.

بـ شروط الإصدار:

١ - تحديد الوزن المعدني الذي تساويه وحدة النقود في كل من المعدنين على التوالي ، بما يترتب على ذلك نشوء علاقة بين قيمة الذهب والفضة.

٢ - حرية الأفراد في تحويل أي من المعدنين إلى مسكوكات ، وبالعكس طبقاً للنسبة القانونية التي تقرها بين أوزان كل منهما.

فالعامل الأساسي في استقرار تداول المعدنين معاً هو استمرار تعادل النسبة بين قيمتهما السوقية والنسبة بين قيمتهما القانونية (الاسمية) التي حددتها الدولة. أما إذا اختلفت هاتان النسبتان فإن المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية عن قيمته الاسمية يميل إلى الاختفاء من التداول ويحل محله المعدن الأرخص. وحسب قانون جريشام فإن النقود الرخصية تطرد النقود الجيدة من التداول.

لم يستمر العمل بهذا النظام طويلاً لأن الدول التي طبقتته لم تستطع المحافظة على ثبات النسبة بين القيمتين المذكورتين عندما كانت تختلف بسبب ظروف العرض والطلب في الأسواق ، أو أي ظروف أخرى. فمثلاً قبل عام ١٨٣٤م كانت القيمة القانونية للذهب في الولايات المتحدة الأمريكية محددة بما يعادل ١٥ مرة من قيمة الفضة ، بينما كانت هذه

النسبة في فرنسا تعادل ١٥.٥ مرة. ونتيجة لذلك فقد بدأ الذهب يأخذ طريقه خارجاً من الولايات المتحدة قاصداً فرنسا. وأصبحت الفضة هي المعدن (الأرخص) والسائد في التداول في الولايات المتحدة.

ولقد كان يتم خروج الذهب بدافع الحصول على فرق السعر القائم بين البلدين. فكان الأمريكي يستطيع شراء ١٠٠٠ أوقية من الذهب مقابل دفع ١٥٠٠٠ أوقية من الفضة في أمريكا ، ويقوم بشحن الذهب إلى فرنسا ليحصل مقابله على ١٥٥٠٠ أوقية من الفضة. وبذلك يكون قد حقق ربحاً قدره ٥٠٠ أوقية من الفضة ، وهذا مقدار كاف لتغطية تكاليف النقل والحراسة والتأمين مع تحقيق هامش مغري من الربح.

ج- مزايا نظام المعدنين:

- ١ - إن استخدام الفضة بجانب الذهب في بناء القاعدة النقدية يزيد من حجم هذه القاعدة ، ويترتب على ذلك زيادة قدرة السلطات النقدية على مقابلة احتياجات الأفراد من النقود بكل سهولة ويسر.
- ٢ - إن استخدام معدنين في القاعدة النقدية ، بدلاً من واحد ، يدخل شيئاً من المرونة في النظام النقدي ، ومن ثم تميل القوة الشرائية والمستوى العام للأسعار إلى التمتع بدرجة أكبر من الثبات والاستقرار النسبي الذي يحققه نظام المعدن الواحد.

٣ - من الممكن أن تقوم السلطات النقدية بتعديل النسبة القانونية (الاسمية) مع النسبة السوقية إذا ما استمرت بمراقبة ومتابعة التغيرات الحادثة في القيمة السوقية للمعدنين بشكل متواصل.

٤ - يرى أنصار هذا النظام أن إقبال الأفراد على المضاربة بالمعدن الذي ارتفع سعره سوف يزيد من الكمية المعروضة منه ، وبالتالي تأخذ قيمته السوقية في الانخفاض ، فيما بعد ، حتى تقف عملية تحويل العملة النقدية إلى مسكوكات عند الحد الذي تعود فيه القيمة السوقية إلى التعادل مع القيمة القانونية (الاسمية) مرة أخرى. وهنا يفترضون أن منحنى عرض هذا المعدن يتمتع بشيء من المرونة.

د - عيوب نظام المعدنين:

١ - لا تستطيع السلطات النقدية في أي دولة كانت أن تحافظ على تساوي النسبة القانونية مع النسبة السوقية للمعدنين ثابتة طالما أن النسبة الأخيرة تتحدد بظروف العرض والطلب على كل معدن. كذلك الحال بين الدول ، حيث أن النسبة بين المعدنين (الاسمية أو السوقية) ليست واحدة وليست ثابتة أيضاً.

٢ - يتوافر في هذا النظام مناخ جيد لعمليات المضاربة بأي من المعدنين خاصة عندما ترتفع قيمة أي منهما في الأسواق الخارجية عن قيمته في الأسواق المحلية. ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف الدول في تحديد النسبة الاسمية بين قيمة العملتين (الذهبية والفضية) بادئ ذي بدء.

٣ - كثرة التعديلات التي كانت تطرأ على النسبة القانونية (الاسمية) بين الذهب والفضة نتيجة للتغيرات الحادثة في خروج المعدن الأكثر عرضة لارتفاع سعره في الخارج ، مما يسبب اضطراب قاعدة الإصدار النقدي وعدم استقرارها. وهذا يفقد النقود وظيفتها كمعيار للمدفوعات الآجلة.

الواقع أن التاريخ النقدي لم يسجل أي نجاح يعتد به لهذا النظام لأنه لم يتم تداول المعدنين جنباً إلى جنب ، إلا فيما ندر ، وفي أوقات متباعدة تطابقت فيها النسبتان بحكم الصدفة! فقد كان يتم اتباع إما قاعدة الذهب بالفعل حيناً ، أو قاعدة الفضة بالفعل حيناً آخر.

٣/٤ ثالثاً : نظام الإصدار الورقي:

في ظل هذا النظام لا توجد وحدة نقود سلعية يمكن الاستناد إليها في قياس القيمة ، ولكن من الوجهة الفعلية فإن ورقة البنكوت هي التي تعرف بنفسها. وبالتالي لا تصبح النقود سلعة ذات قيمة تجارية ، مثلما كانت في

النظامين السابقين. ويتجلى ذلك أكثر وضوحاً عندما تصبح النقود الورقية إلزامية ، أي غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر. هذا الانفصال في العلاقة بين النقود الورقية وبين ما كانت تساويه من ذهب لم يعد يقيد السلطات النقدية بضرورة الاحتفاظ بغطاء أو احتياطي من الذهب عندما ترغب في إصدار النقود ، أو بضرورة تغييرها لهذا الغطاء أو الاحتياطي كلما أرادت تغيير حجم الإصدار.

ولقد انتشر العمل بنظام الإصدار الورقي خلال القرن التاسع عشر ، وكان القبول الاختيار للنقود الورقية بديلة عن الذهب أول الأمر هو المحدد الأساسي للقبول العام بين الناس. ومع تطور الوعي النقدي والمصري في تعود الناس على التعامل بالنقود الورقية فساعد ذلك على قبولهم للنقود الورقية الإلزامية. وعندما أوقفت الدول تعاملها بنظام الذهب بعد الحرب العالمية الأولى ، أصبحت النقود الورقية تتمتع بقوة إبراء مستمدة من قوة الدولة التي تصدرها ، ولم يفقد الناس ثقتهم بهذه النقود واستمروا بقبولها قبولاً عاماً في التداول. وتجدر الإشارة إلى أن قيام الحروب وتزايد الحاجة إلى تمويل الإنفاق العسكري كانا من أهم اضطرار الحكومات إلى التوسع في إصدار النقود الورقية الإلزامية ، والتي أصبحت بدون أي صلة باحتياطي أي معدن.

إن أهم ما يميز النقود الورقية الإلزامية النقدية السابقة لها ما يلي:

- ١ - ليس لها أي قيمة في حد ذاتها ، أي لا توجد لها قيمة تجارية كالنقود السلعية أو المعدنية.
- ٢ - غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة.
- ٣ - ليس لها قوة شرائية ثابتة بالنسبة للذهب.

ولقد ظهر فيما بعد أن بعض الدول لا ترغب في أن يطلق على نقودها الورقية صفة الإلزامية فلجأت إلى تثبيت عملتها بالذهب ولكن بدون أن تسمح أو تتعهد بصرفها بالذهب. كما أنها لم تأخذ بتطبيق مبدأ التوازن بين القوة الشرائية للذهب.

هذا ويعتمد نجاح نظام النقود الورقية الإلزامية على تدخل

الحكومات والسلطات النقدية بأي شكل من الأشكال التالية:

- ١ - شراء المعدن بسعر محدد حتى لا ترتفع قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لذلك المعدن ، وفي الوقت نفسه لا تحدد أي سعر مسبق لبيعه.
- ٢ - عدم شراء أو بيع المعدن بأي سعر محدد.
- ٣ - المراقبة والتحكم في عرض النقود لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي.

٤ - استخدام الذهب في تسوية فروق مدفوعاتها مع الخارج بحيث يكون سعر صرف عملتها مع العملات الأخرى محكوم بمعدلات ثابتة أو قابلة للتعديل.

٥ - الإسراف في إصدار النقود الورقية الإلزامية لمواجهة الالتزامات التي على الدولة.

من هنا تختلف الأنواع الخاصة بهذا النظام باختلاف أشكالها ووظائفها.

أ. قواعد الإصدار:

الحالة الأولى : إصدار النقود الورقية بغطاء أو احتياطي معدني كامل (١٠٠٪).

الحالة الثانية : إصدار النقود الورقية بغطاء أو احتياطي معدني جزئي (لا يقل عن ٢٥٪ حسب تعليمات صندوق النقد الدولي عندما بدأ في السماح للدول الأعضاء بالخروج عن قاعدة الذهب).

ب. شروط الإصدار:

بالرغم من أن عدم وجود صمام أمان يمكن استخدامه في التحذير من الإفراط (أو الشحة) في إصدار النقود الورقية الإلزامية ، إلا أن كمية النقود التي تحتاجها أي دولة في نشاطها الاقتصادي تتوقف على ما يلي:

- ١ - حجم المعاملات التجارية.
- ٢ - طريقة تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي.
- ٣ - عادات تسوية المعاملات.
- ٤ - القواعد المصرفية ودرجة تطور وسائل وأدوات الائتمان المصرفي.

ج. مزايا النظام الورقي:

- ١ - يتوقف نجاحه على الإشراف المباشر والإدارة الرشيدة لتلافي أي ثغرات أو عيوب قد تنشأ نتيجة الإفراط في الإصدار النقدي والذي قد يؤدي إلى تضخم. فالأمر يتوقف على السياسة النقدية المتبعة وعلى الكيفية التي تدار بها هذه السياسة.
- ٢ - يتمتع هذا النظام بسرعة ومرونة التحرك لمقابلة احتياجات المعاملات خاصة بالنسبة للتوسع أو الانكماش النقدي. فإذا ما احتاج النشاط الاقتصادي زيادة في عرض النقود لتوظيف عناصر الإنتاج فيمكن زيادة الإصدار سواء وجدت المقادير الكافية من الذهب أم لم توجد.
- ٣ - يرى معارضو هذا النظام أنه يؤدي إلى حدوث التضخم النقدي، ويرد عليهم أنصاره بأن العيب قد يكون في الإدارة

وليس في النظام نفسه. ويدلون على رأيهم ببعض الأمثلة من البلاد التي انخفضت فيها الأسعار أثناء استخدامها لهذا النظام ، مثلما حدث في إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من القرن العشرين الميلادي.

٤ - يرى أنصار هذا النظام أن النظم المعدنية نفسها لم تخل من تقلبات في الأسعار، ومن خروج الذهب من بلد لآخر، ولم تفلح آلية نظام الذهب (حدي تصدير واستيراد الذهب).

٥ - التوسع في الإصدار النقدي بالنسبة للكثير من الحكومات يعد أسهل بكثير من فرض الضرائب أو الرسوم عند ظهور الحاجة إلى التمويل بالعجز.

٦ - يؤدي تقلب أسعار صرف العملات مع بعضها البعض ، حسب هذا النظام ، إلى تخفيض حجم التجارة الدولية ، ويجعل العلاقات بينها غير ثابتة أو مستقرة.

٧ - تؤدي التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات مع بعضها البعض إلى ظهور عجز في ميزان مدفوعات بعض الدول ، مما يعني ضرورة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها لزيادة صادراتها وتخفيض هذا العجز. وقد تنشأ المنافسة بين بعض هذه الدول وتعرض قيمة عملاتها إلى التدهور.

٨ - قد تحتاج أي دولة نتيجة للتوسع في الإصدار النقدي إلى المزيد من الإصدار وهذا يساعد على ظهور التضخم الجامع وهو أسوأ أنواع التضخم لأنه يعرض النظام النقدي بأكمله إلى الانهيار: مثلما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة المغالاة في إصدار المارك الألماني (الإلزامي).

٤/٤- رابعاً : نشأة وتطور النظام النقدي السعودي :

الأوضاع النقدية قبل عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م):

اعتمدت المعاملات النقدية قبل توحيد المملكة على خليط من العملات الأجنبية تعكس في ذلك الوقت حالة التشرذم السياسي والتبادل التجاري الخارجي والنشاط الاقتصادي البسيط لمختلف المناطق. فكان الريال الفضي العثماني يستخدم في مناطق واسعة من البلاد وخاصة في الغرب والوسط والجنوب. أما ريال ماريا تريزا النمساوي (والمعروف بالريال الفرنسي) فقد كان استخدامه شائعاً في وسط البلاد. وفي شرق البلاد كان استخدام الروبية الهندية الفضية أكثر شيوعاً نظراً للارتباط التجاري القديم بين منطقة الخليج والهند. واستخدمت مسكوكات نحاسية متنوعة لأجزاء الريال الفضي العثماني كالقرش وأقسامه وما يعرف بالبيزة والآنة

الفصل الخامس
قياس قيمة النقود
وتغيراتها

الفصل الخامس

قياس قيمة النقود وتغيراتها

عرفنا من دراستنا للنظرية الاقتصادية أن الأفراد يطلبون السلع والخدمات لحاجتهم إليها وللحصول على منفعة نظير استهلاكها. إلا أن تقدير هذه المنفعة يختلف من شخص لآخر ومن وقت لآخر أيضاً لأن المنفعة مسألة شخصية. وهذا يعني أن قيمة الشيء ليست متساوية بالنسبة لجميع الأفراد ، بل ليست متساوية لشخص واحد من وقت لآخر. وبالتالي فإن قيمة النقود ليست متساوية لجميع الأشخاص . وطالما أن المنفعة مسألة شخصية فإن ذلك يقلل من دور النقود كمقياس للقيمة.

كذلك فإن قيمة السلعة وسعرها ليسا شيئاً واحداً: فإذا كانت قيمة سلعة ما تعادل ضعف قيمة سلعة أخرى فهذا لا يعني بالضرورة أن يكون سعر السلعة الأولى ضعف سعر السلعة الثانية ، فالقيمة مفهوم والسعر مفهوم آخر يختلف عنه.

إلا أنه يمكن التعرف على قيمة النقود فقط من خلال أسعار السلع. وعلى هذا تستخدم أسعار السلع للدلالة على ، أو كمؤشر لقيمة النقود.

كما أن قيمة النقود وتفسيرها يظهر من خلال علاقتها بأسعار السلع ، من هنا تصبح قيمة النقود وحدة صالحة للقياس. ويجب التفرقة

بين قيمة النقود وسعر النقود: فقيمة النقود هي كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها وحدة واحدة من النقود (الريال مثلاً) ، أما سعر النقود فهو ما يدفع مقابل استخدام النقود أو اقتراضها ، ويعرف بسعر الفائدة.

١/٥- تعريف قيمة النقود:

تحدد قيمة النقود أو قوتها الشرائية حسب قوى العرض والطلب على النقود ، أي بالعلاقة بين الكمية المعروضة من النقود خلال فترة من الزمن ، وبين الحجم الحقيقي للمبادلات (في صورة كميات أو أوزان طبيعية من السلع والخدمات) التي استخدمت النقود في تسويتها خلال الفترة نفسها .

ويطلق مفهوم "قيمة النقود" على عدة معاني يختلف كل منها عن الآخر ، نستعرض هنا ثلاثة منها:

أولاً : قيمة النقود تعني القيمة التنظيمية أو الاسمية للنقود . ويقصد بذلك قيمة النقود في النظام النقدي الداخلي للدولة التي أصدرتها مثل تحديد وزن ومعيار معين من الذهب يتم تعريفه لقيمة الوحدة النقدية، إذا كانت قاعدة الإصدار هي الذهب .

ثانياً : قيمة النقود تعني القيمة الخارجية للنقود ، أي نسبة المبادلة بين العملة المحلية والعملية الأجنبية ، وهو ما يعرف بسعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع لوحدة واحدة من العملة المحلية). هذه القيمة تحدد قدرة العملة المحلية على شراء السلع ، وكمياتها من الخارج. وأسعار الصرف إن كانت ثابتة أو متغيرة تعتبر مؤشرات للقوة الشرائية للعملة المحلية في التبادل الدولي. وهناك علاقة وثيقة بين العملة المحلية وقيمتها الخارجية لأن التجارة الدولية أصبحت جزءاً مهماً في النشاط الاقتصادي، ويكون تأثير العوامل الخارجية على قيمة العملة المحلية - في الكثير من الأحيان - أقوى من تأثير العوامل المحلية.

ثالثاً : قيمة النقود تعني قوتها الشرائية : أي مقدار ما يمكن شراؤه (أو الحصول عليه) من سلع وخدمات بوحدة نقدية واحدة (الريال). وهنا يتم قياس قدرة الوحدة النقدية على المبادلة مع كميات السلع والخدمات المعروضة في الأسواق. فالنقود ليست غاية في حد ذاتها ، لكنها أداة للتعبير عن القيم المالية المخترنة فيها ، ويمكن بواسطتها الحصول على السلع والخدمات عند استخدامها في أي مكان أو زمان داخل حدود الدولة. ويعني هذا المفهوم بالقيمة الحقيقية (السوقية) للعملة. فإذا كانت هذه القيمة ترتبط بقدرتها على التحول إلى سلع وخدمات ، فإن هذا التحول يتم من خلال الأسعار. فالسعر هو التعبير النقدي لقيمة السلعة ، وسعر سلعة ما

ليس سوى عدد من الوحدات النقدية يلزم دفعها للحصول على هذه السلعة. لذلك تعتبر الأسعار "النقدية" مؤشرات لقيمة النقود: فارتفاع الأسعار يعني زيادة عدد الوحدات النقدية التي يلزم دفعها لإتمام المبادلة بالسلع والخدمات المراد الحصول عليها ، وبالتالي تنخفض قيمة النقود. أما انخفاض الأسعار فيعني نقصان عدد الوحدات النقدية التي يلزم دفعها لإتمام هذه المبادلة ، وبالتالي ترتفع قيمة النقود. فقيمة النقود (أي قوتها الشرائية) ينظر إليها من خلال تقلبات الأسعار^(١).

وإذا كان لكل سلعة قيمتان : الأولى قيمة استعمال ، وتعتبر عن منفعتها ، والثانية قيمة استبدال ، وتعتبر عن نسبة تبادلها مع غيرها من السلع والخدمات (في الأسواق) ، فالنقود ليس لها سوى قيمة واحدة هي قيمة مبادلتها.

ويجب أن نفرق بين كمية النقود الاسمية وكمية النقود الحقيقية : فكمية النقود الاسمية تعني الكميات المعبر عنها بوحدات النقود المستخدمة مثل الريال أو الدولار. وتغير هذه الكمية لا يعني أي تغير في قيمة النقود. فعندما تصدر السلطات النقدية وحدات نقود جديدة لتحل محل القديمة ، ويتم تقييم الوحدات الجديدة بالوحدات القديمة ، فالأمر يقتصر هنا على تغير في القيمة الاسمية للنقود. أما الكمية الحقيقية أو الفعلية للنقود فهي

(١) المصدر: د. زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص ٢١٠.

تلك الكمية المعبر عنها بكمية السلع والخدمات التي يمكن أن تتحول النقود إليها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم (الأخير) للقيمة هو أكثر شيوعاً واستخداماً في الدراسات الاقتصادية ، خاصة إذا ما نظرنا للنقود كوحدة تتمتع بالسعر النهائي (أو الإجمالي) في المعاملات ، أو كمقياس يستخدم في تجسيد القيمة الاسمية للنقود المصرفية (نقود الودائع).

٢/٥- الأسعار المطلقة والنسبية:

تعرضنا في دراستنا لوظائف النقود إلى أن هناك نوعين من الأسعار: الأسعار النسبية أو الحقيقية ، والأسعار المطلقة أو النقدية.

الأسعار النسبية : وهي التي تنشأ عن قيمة المبادلة المباشرة بين السلع والخدمات بعضها ببعض ، أي أنها تمثل أسعار السلع والخدمات منظوراً إليها من خلال علاقاتها التبادلية . ومجموع القيم الناشئة عن هذه العلاقات يحدد ما يعرف بـ "هيكل الأسعار" في الاقتصاد الوطني. أما دور النقود في هذا المجال فهو يقتصر على أنها مجرد القياس المشترك لتقدير قيم هذه المبادلة. فالنقود ليست سوى وحدات فنية ومحايدة يتم بها القياس. وعلى ذلك فإن الأسعار النسبية لا تخضع أو تتأثر بالتغيرات التي تحدث في كمية النقود. لكن تغير الأسعار النسبية هو الذي يؤثر في النشاط

الاقتصادي ، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف الأهمية النسبية لكل سلعة أو خدمة في الاقتصاد الوطني .

لذلك فإن التغيرات في الأسعار النسبية (أو نسب المبادلة بين السلع والخدمات بعضها ببعض) يؤثر في سلوك الوحدات الاقتصادية وقدراتها ، ويترتب على ذلك تعديلات كثيرة في توزيع الدخل ، ودورتي الإنتاج والاستهلاك ، وعمليات تخصيص الموارد الاقتصادية .

الأسعار المطلقة: تعبر الأسعار المطلقة أو النقدية عن قيمة مبادلة النقود كوحدات ذاتية بالمقارنة بكافة السلع والخدمات. وهي صفة لصيقة بقيمة النقود وبقوتها الشرائية تجاه السلع والخدمات ، بدون أي تخصيص. ويكون ذلك عن طريق المستوى العام للأسعار الذي يقدم رؤية شاملة للأسعار معبراً عنها بالنقود. فالأمر لا يقتصر على مجرد قياس قيمة النقود وعلاقتها بالسلع والخدمات في لحظة ما ، بل يتعدى ذلك إلى شرح هذه القيمة (أو تفسيرها) وقياسها خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. والذي يهمنا في هذا الأمر هو التغير في القيمة وليس القيمة ذاتها ، وبذلك تتحول الأسعار المطلقة أو النقدية إلى قيمة متغيرة ونسبية للنقود .

فالتغير في الأسعار المطلقة ، على عكس التغير في الأسعار النسبية ، لا يؤثر في الحياة الاقتصادية : لأن ارتفاع كافة أسعار السلع والخدمات ، دون حدوث أي تغير في نسب المبادلة بينها ، ولا يترتب عليه إعادة توزيع في الدخل

أو الثروة بين الوحدات الاقتصادية. كما أن التحديد الشامل لقيمة النقود لا يستطيع أن يفرق بين السلع والخدمات التي ارتفعت أو انخفضت أو لم تتغير أسعارها لأنه غالباً ما يتم التعبير عن كافة أسعار السلع والخدمات بمقياس عام مجرد هو المستوى العام للأسعار. والتغير هنا لا يمكن أن يعكس حقيقة التغيرات في الأسعار النسبية، لأن هذه التغيرات هي التي تشكل التقلبات في هيكل الأسعار.

أما التغيرات في الأسعار المطلقة أو النقدية فهي تتضمن اختلافات أساسية في العلاقات بين الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات المكونة للمستوى العام للأسعار.

ويتجلى ذلك واضحاً في دراسة مشكلة التضخم التي تعني أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع بنسبة معينة، وتعني في الحقيقة أن بعض أسعار السلع والخدمات قد ارتفعت بمعدلات أكبر من ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات الأخرى. وقد نتج عن تلك الفروق (أو عدم المساواة) في معدلات الارتفاع بعض التأثير على النمو الاقتصادي، وعلى توزيع الدخل.

خلاصة لذلك فإن تحديد قيمة النقود والتغير فيها من خلال المستوى العام للأسعار يساعد على:

١ - بيان تأثير الأسعار النسبية وقوتها في ارتفاع أو انخفاض الأسعار المطلقة، أي ارتفاع أو انخفاض القوة الشرائية للنقود.

٢ - بيان تأثير الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار المطلقة ، وكيف يمكن أن تكون هذه التأثيرات مسؤولة عن حدوث اختلال في الأسعار النسبية . بمعنى أن النقود قد تخلت عن وظيفتها المحايدة كمقياس للقيمة ، وأصبحت بذلك طرفاً فعالاً في عملية تكوين الدخل وتوزيعه بين الفئات المختلفة من الناس .

٣/٥- قياس التغير في قيمة النقود:

لكي تؤدي النقود وظيفتها كمقياس للقيمة يجب أن تظل قيمتها ثابتة بقدر الإمكان حتى لا تفقد هذه الوظيفة بصفة مشتركة بين السلع والخدمات. ولقد وجدنا فيما سبق أن هناك علاقة عكسية بين تغيرات مستوى الأسعار وبين تغيرات قيمة النقود: فإذا انخفضت الأسعار، ترتفع قيمة النقود. وإذا ارتفعت الأسعار، تنخفض قيمة النقود.

ولو أن الأسعار جميعها تغيرت في نفس الوقت ، وفي نفس الاتجاه وبنفس الدرجة لكانت المشاكل التي تواجهنا من جراء تقلبات قيمة النقود هي مشاكل بسيطة. لكنه في الواقع أن الأسعار تسلك سلوكاً مغايراً وغير منتظم ، فتؤدي تقلباتها إلى صعوبات واضطرابات تؤثر على النشاط الاقتصادي ، وعلى العلاقات بين متغيراته.

وهناك عدة أنواع من التغيرات في الأسعار ، مثل : التغير النسبي في مستوى الأسعار ، والتغير في المستوى العام للأسعار. والذي يهتما في هذا

الصدد التغير في المستوى العام للأسعار ، والذي يستخدم في قياس التغير في قيمة النقود. وهو يعني تغير أسعار السلع والخدمات في مجموعها وبصفة عامة. وعلى هذا يتعين علينا عند قياس التغير الذي يحدث في قيمة النقود بشكل كمي وبشيء من الدقة أن نتمكن من قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار قياساً دقيقاً.

وقبل أن نبدأ علينا أن نشير إلى صعوبة إدخال كل السلع والخدمات بجميع أنواعها في حساب المستوى العام للأسعار. وللتغلب على هذه الصعوبة نأخذ عينة من السلع والخدمات التي يعتقد أنها تمثل المجتمع تمثيلاً جيداً من حيث تغيرات أسعارها وأسعار السلع والخدمات الأخرى المرتبطة بها (المكملة والبديلة). وينبغي أن نتوخى سلامة التمثيل في اختيار ذلك لأن أسعار السلع والخدمات كلها لا تسلك دائماً اتجاهاً واحداً ؛ فهناك سلع تنخفض أسعارها عند ارتفاع أسعار السلع الأخرى أو العكس ، وهذا من أهم الصعوبات التي تعترض عملية حساب المستوى العام للأسعار.

وتعرف هذه العينة بـ "سلة المستهلك" وهي عبارة عن : متوسط ما يستهلكه المجتمع من سلع وخدمات ، عند الأسعار السائدة ، في أي فترة من الفترات . وتتغير مكوناتها وكمياتها من عام إلى آخر ، وتختلف من دولة إلى أخرى.

ويتوقف الحساب أيضاً على الغرض الذي نقصد إليه من دراسة قيمة النقود والتغيرات التي طرأت عليها. فقد نقصد معرفة تغير القوة الشرائية للنقود عند الأفراد بصفتهم مستهلكين (المستوى العام لأسعار التجزئة)، أو (الجملة)، أو تغير القوة الشرائية للنقود بالنسبة للسلع الداخلة في التبادل الدولي (المستوى العام لأسعار الواردات).

وتحدد أنواع السلع والخدمات التي ندخلها في حسابنا في كل حالة، على خلاف الحالة الأخرى. ويترتب على ذلك أنه لا يوجد مستوى واحد للأسعار، بل أنواع مختلفة من مستويات الأسعار تتحدد طبقاً لتعدد وتنوع الأغراض المتوخاة من دراسة قيمة النقود وتغيراتها. ويلجأ الاقتصاديون إلى استخدام ما يعرف بـ "الأرقام القياسية للأسعار" للتخلص من كل هذه الصعوبات.

٤/٥- الأرقام القياسية للأسعار:

ومن الأمور الهامة عند تركيب الرقم القياسي اختيار فترة الأساس أو مكان الأساس التي تعتمد لتركيب الرقم. وعادة ما تكون فترة الأساس سابقة لفترة المقارنة. كما يجب اختيار فترة أو مكان الأساس بحيث تكون متميزة بالاستقرار الاقتصادي وخالية من الاضطرابات العنيفة التي قد تتعرض لها الظاهرة كالحروب والأزمات الاقتصادية، كما يفضل أن لا تكون بعيدة جداً عن سنوات المقارنة.

كما تستخدم الأرقام القياسية في العلوم الاجتماعية والإدارية والزراعية لعمل المقارنات وقياس التغيرات الحادثة في القوي الشرائية فيها. وهناك أرقام قياسية في ميادين مختلفة مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي للصادرات والرقم القياسي للاستيرادات ، كما تؤخذ أرقام قياسية للإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي وتكاليف المعيشة.

ويمكن تمييز صيغتين أساسيتين من صيغ الأرقام القياسية هما الصيغ البسيطة، والصيغ المرجحة للأرقام القياسية ، كما يلي :

١-الصيغ البسيطة للأرقام القياسية

وتشمل ما يلي:

(١) منسوب السعر : وهو من أبسط الأمثلة للرقم القياسي، وهو نسبة قيمة المتغير بين فترتين بشكل نسبي (Relative) ويعتبر منسوباً لأنه يمثل سعر السلعة خلال فترة المقارنة إلى قيمة نفس المتغير في فترة الأساس.

(٢) الطريقة التجميعية البسيطة : في هذه الطريقة يكون الرقم القياسي عبارة عن مجموع أسعار أو كميات السلع في سنة المقارنة كنسبة مئوية من مجموع أسعارها وكمياتها في سنة الأساس.

يستند على الترجيح بأوزان فترة المقارنة مما يدفع صيغة الرقم إلى أسفل.

٤ - رقم مارشال - إدجورث القياسي: هو صيغة تجميعية مرجحة باستخدام طريقة السنة النموذجية، وتكون الأوزان في هذه الحالة عبارة عن الوسط الحسابي لكميات سنة الأساس وكميات سنة المقارنة. فتكون الكمية النموذجية

٥ - الوسط المرجح للمناسيب: يستخدم للتغلب على العيوب الموجودة في طريقة الوسط البسيط للمناسيب. والوسط الحسابي المرجح هو الأكثر شيوعاً رغم إمكانية استخدام أوساط أخرى مرجحة مثل الوسط الهندسي المرجح. وبهذه الطريقة يرجح كل منسوب سعر بالقيمة الإجمالية للسلعة بدلا من كمية الوحدات .

كما تستخدم الأرقام القياسية في أغراض متعددة من أهمها قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، وذلك باختيار سنة معينة تكون هي سنة الأساس، والسنة المطلوب معرفة التغيرات فيها وهي سنة المقارنة. ولقد كانت تستخدم في بداية الأمر لقياس أسعار الجملة، إلا أنها استخدمت فيما بعد لقياس أسعار التجزئة لتكون أكثر تمثيلاً للتغيرات التي تحدث في قيمة النقود. ودلالة الأرقام القياسية هي أن ارتفاعها يعني انخفاض قيمة

النقود ، حيث أن قيمة النقود ما هي إلا مقلوب الرقم القياسي للأسعار. فإذا كانت الأسعار قد ارتفعت ما بين عام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ من ١٠٠ في سنة الأساس (٢٠٠٠) إلى ٤٠٠ في سنة المقارنة (٢٠١٠) : في هذه الحالة تكون قيمة النقود قد انخفضت إلى الربع . أي أن الريال الذي كانت قوته الشرائية تساوي ١٠٠ هللة مقوماً بوحدة السلع والخدمات في عام ٢٠٠٠ ، أصبح لا يساوي إلا ٢٥ هللة بوحدة السلع والخدمات عام ٢٠١٠ وبأسعار عام ٢٠٠٠ .

القوة الشرائية للنقود:

لما كان الرقم القياسي للأسعار يدل على مقدار التغير النسبي بين فترتين زمنييتين، فإنه يمكن التعرف على مقدار التغير في قيمة النقود فيما بينهما ، حيث أن هذا التغير يعبر عن الاتجاه العكسي للتغير في أسعار جميع السلع والخدمات. أي أن القوة الشرائية للنقود هي مقلوب الرقم القياسي للأسعار. وهناك مقولة مشهورة في هذا الصدد : "إذا ارتفعت الأسعار إلى الضعف انخفضت قيمة النقود إلى النصف".

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام القياسية للأسعار ليست مقاييس كاملة لقيمة النقود ، وإنما هي مقاييس نسبية ، تساعد على عقد المقارنات الخاصة بالقوة الشرائية للنقود في وقت ما مع قوتها الشرائية في أوقات

أخرى^(١). وقد استقر الرأي في العديد من الدراسات التطبيقية على أن الرقم القياسي لأسعار التجزئة هو الأكثر تمثيلاً لما يحدث من تغير في قيمة النقود أو قوتها الشرائية، وذلك لأنه يشمل السلع والخدمات التي تهم بصفة مباشرة كل فرد من أفراد المجتمع بلا استثناء فضلاً عن دلالاته الواضحة على ما يحدث من تغير في تكاليف المعيشة من وقت إلى آخر.

٥/٥. أنواع الأرقام القياسية للأسعار:

قبل أن نكتب صيغ أشهر الأرقام القياسية للأسعار والتي استخدمت في معظم الدراسات الاقتصادية نقوم بتعريف ما يلي:

ع_س هي الأسعار في سنة الأساس.

ع_ن هي الأسعار في سنة المقارنة.

ك_س هي كمية السلع والخدمات في سنة الأساس.

ك_ن هي كمية السلع والخدمات في سنة المقارنة.

هي الرمز الإحصائي الدال على إجراء عملية الجمع. فمثلاً:

$ع س ك س =$ مجموع حاصل ضرب كمية أي سلعة أو خدمة في

سعرها خلال سنة الأساس.

(١) انظر في ذلك: د. إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص ١١٤.

$$= (ع_١ ك_١ + ع_٢ ك_٢ + ع_٣ ك_٣ + \dots \text{ وهكذا}).$$

وتدخل هذه المتغيرات في تركيب الأرقام القياسية للأسعار كما يلي:

أولاً : الرقم القياسي التجميعي للأسعار:

$$\text{الرقم القياسي التجميعي للأسعار} = \frac{ع_ن}{ع_س} \times 100$$

وهو أبسط طريقة لتركيب الرقم القياسي للأسعار، إلا أنه لا يستند على أسس دقيقة في القياس لاختلاف الوحدات التي يتكون منها هذا الرقم.

ثانياً : الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس:

$$\text{الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس} = \frac{ع_ن ك_ن}{ع_س ك_س} \times 100$$

ويتصف هذا الرقم بتحيزه إلى الأسفل، ويحتاج إلى مجهود كبير لتعديل الأوزان في كل سنة لإدخال تأثير التغيرات الحادثة في الكميات المستهلكة من سنة لأخرى في عملية الحساب.

ثالثاً : الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة:

$$\text{الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة} = \frac{ع_ن ك_ن}{ع_س ك_ن} \times 100$$

رابعاً : الرقم القياسي المرجح بمتوسط كميات سنة الأساس وسنة المقارنة:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{ع_ن (ك_ن + ك_س)}{ع_س (ك_ن + ك_س)} \times 100$$

ولقد استخدم هذا الرقم في التخلص من عيوب الرقمين السابقين ،
لكن تظل الحاجة إلى ضرورة تغيير الأوزان كل سنة قائمة.

خامساً : الرقم القياسي الأمثل:

ويقوم على أساس إيجاد الوسط الهندسي للرقمين المرجحين كل
على حدة.

$$\text{الرقم القياسي الأمثل} = \sqrt[2]{\frac{ع_{ن ك ن}}{ع_{س ك ن}} \cdot \frac{ع_{ن ك س}}{ع_{س ك س}}}$$

ولقد استخدمه العالم الاقتصادي فيشر للتخلص من عيوب الأرقام
القياسية السابقة.

٦/٥- المتغيرات النقدية والحقيقية:

يستخدم المستوى العام للأسعار في الكشف عن العلاقة بين
المتغيرات النقدية ونظيراتها من المتغيرات الحقيقية. وأهم هذه
العلاقات ما يلي:

قيمة الناتج المحلي الإجمالي

$$١ - \text{الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

المستوى العام للأسعار
الدخل القومي النقدي

$$٢ - \text{الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الدخل القومي النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

المستوى العام للأسعار

الأجر النقدي

- ٣ - الناتج المحلي الإجمالي = $\frac{\text{المستوى العام للأسعار}}{\text{الكمية المعروضة من النقود}}$
- ٤ - الناتج المحلي الإجمالي = $\frac{\text{المستوى العام للأسعار}}{\text{سعر الفائدة الحقيقي}} = \text{سعر الفائدة النقدي} - \text{معدل التضخم في الأسعار.}$
- ٦ - نسبة التغير في الدخل الحقيقي = نسبة التغير في الدخل القومي النقدي - نسبة التغير في المستوى العام للأسعار.

وتظهر هذه العلاقة ما يعرف بخداع النقود (أو الخداع النقدي) في حالة أن نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار تزيد عن نسبة الزيادة في الدخل القومي النقدي. فإذا زاد الدخل بنسبة ٥% مثلاً وارتفعت الأسعار بنسبة ١٠% فإن الدخل الحقيقي سينخفض بنسبة ٥%، وهذا هو خداع النقود، حيث يظن الناس أن زيادة الدخل بنسبة ٥% سوف تزيد من رفاهيتهم، بدون أن ينظروا إلى ما حدث في الأسعار. فإذا كانت نسبة الارتفاع في الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في الدخل النقدي، فقد خدعتهم النقود لأن دخلهم الحقيقي (مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن يحصلوا عليها) قد انخفض.

٧ - نسبة التغير في الأجر الحقيقي = نسبة التغير في الأجر النقدي - نسبة التغير في المستوى العام للأسعار.

وتظهر هذه العلاقة أيضاً الخداع النقدي إذا ما ارتفعت الأسعار بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأجر النقدي ، والذي يعني انخفاض الأجر الحقيقي نتيجة لهذا الارتفاع.

٧/٥- استبعاد أثر تغير قيمة النقود:

تلجأ بعض الدراسات التطبيقية إلى استبعاد أثر تغير قيمة النقود حتى تكشف عن النمو الحقيقي في بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة كالدخل. وفيما يلي وصف موجز لاستبعاد (أو التخلص من) أثر تغير قيمة النقود:

- أ - بافتراض أنه لدينا سلسلة زمنية عن مستويات الدخل القومي النقدي بالأسعار الجارية لفترة من الفترات ، والأرقام القياسية للأسعار (الجملة) خلال هذه الفترة.
- ب - بافتراض أن أول سنة من سنوات السلسلة الزمنية هي سنة الأساس.

- ج - نقوم بقسمة كل قيمة من قيم الدخل القومي النقدي على الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة ثم ضرب الناتج في ١٠٠ للحصول على الدخل القومي الحقيقي (انظر جدول رقم ٦).
- د - توضح النتائج حتى الآن الأهمية المطلقة للدخل القومي الحقيقي خلال هذه الفترة ، لكنها لا توضح الأهمية النسبية لذلك الدخل. مع ملاحظة أن الدخل القومي الحقيقي قد أخذ في الانخفاض نتيجة لارتفاع الأرقام القياسية للأسعار بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الدخل القومي النقدي.
- هـ - ترجع أهمية معرفتنا للقيم النسبية للتغيرات في الدخل القومي الحقيقي إلى أنه يمكن بمجرد النظر معرفة نسبة التغير في الدخل القومي الحقيقي عاماً بعد عام ، بعيداً عن آثار تغير النقود. ويمكن الحصول على ذلك (انظر جدول رقم ٧) كما يلي:

الدخل القومي في أي سنة

$$١٠٠ \times \frac{\text{الدخل القومي في أي سنة}}{\text{الدخل القومي النقدي في سنة الأساس}} = \text{إيجاد منسوب القيمة} \quad - ١$$

الدخل القومي النقدي في سنة الأساس

حيث تم اختيار عام ١٩٨٠ كسنة أساس في المثال.

الرقم القياسي للأسعار في أي سنة

$$\frac{\text{الدخل القومي في أي سنة}}{\text{الدخل القومي النقدي في سنة الأساس}} = \text{إيجاد منسوب القيمة} \quad - ٢$$

الدخل القومي النقدي في سنة الأساس

منسوب القيمة

$$٣ - \text{ إيجاد منسوب القيمة} = \frac{\text{منسوب الرقم القياسي للأسعار}}{١٠٠} \times ١٠٠$$

منسوب الرقم القياسي للأسعار

وهو الذي يقيس القيم النسبية للدخل القومي الحقيقي. هذا الرقم

أو المعامل يكون مساعداً على الانكماش إذا ما كانت الأسعار آخذة في

الارتفاع. أما إذا كانت آخذة في الانخفاض فإنه يكون مساعداً على

التضخم. لكنه غالباً ما يكون مساعداً على الانكماش، نظراً لأن مستويات

الأسعار دائماً في حالة ارتفاع.

مثال على كيفية استبعاد أثر تغيرات قيمة النقود:

الفصل السادس
النظرية النقدية
التقليدية (الكلاسيكية)

الفصل السادس

النظرية النقدية التقليدية (الكلاسيكية)

هناك عدد من النظريات النقدية التقليدية التي تتناول بالتحليل تحديد قيمة النقود ، وتأثيراتها ، وتقدير قياسها ، ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى قسمين : النظريات القديمة والنظريات الحديثة.

والنظريات القديمة تدور جميعها حول ما يعرف بنظرية كمية النقود ، وهي نظرية عرفها الاقتصاديون على أشكال مختلفة وتعرف بالنظرية الكلاسيكية أو التقليدية ، وقد سادت منذ أيام آدم سميث حتى قبل ظهور النظرية الكينزية. أما النظرية النقدية الحديثة فهي التي جاء بها الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز ثم أتباعه فيما بعد.

١/٦- نظرية كمية النقود القديمة:

يذكر الاقتصادي جان بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦م) أن قيمة النقود تتغير في اتجاه تغيرات كمية النقود المعروضة في التداول. فقد لاحظ ارتفاع سعر الفائدة بشكل عام في القرن السادس عشر. ولاحظ أيضاً زيادة المعروض من المعادن النفيسة والتي كانت السبب في زيادة كمية النقود في التداول.

ولقد سعى إلى وضع علاقة تربط بين كمية النقود وكمية السلع المعروضة في الأسواق ، بمعنى أن:

$$\text{كمية النقود المعروضة} = \text{كمية السلع} \times \text{متوسط أسعارها.}$$

وخرج من ذلك بأن أي تغيير في الكمية المعروضة من النقود ، مع افتراض بقاء كمية السلع ثابتة ، يؤدي إلى حدوث تغيرات نسبية مماثلة في مستوى الأسعار.

وقد كتب آخرون عن هذه العلاقة فيما بعد : حيث يذكر جون ستيوارت ميل أنه "لو ظلت الأشياء الأخرى على حالها لاختلفت قيمة النقود اختلافاً عكسياً مع كميتها". وعلى ذلك تتوقف قيمة النقود على كميتها في التداول. وهذا هو الأساس لمعظم هذه النظريات"^(١).

٢/٦- نظرية كمية النقود الحديثة:

جاءت أول صياغة لنظرية كمية النقود الحديثة على يد الاقتصادي إرفنج فيشر الذي حاول تفسير حالة الكساد التي انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى ، وإجراء بعض التعديلات على النظريات السابقة حيث فرقت بين النقود القانونية وبين الودائع المصرفية. وإبراز مفهوم سرعة تداول النقود ،

(١) انظر في ذلك : د. أسامة محمد الفولي ، د. مجدي محمود شهاب ، مبادئ النقود والبنوك ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ١٩٩٧م ، ص ٤٥.

أي متوسط معدلات انتقالها بين الأفراد وتداولها. ولعل أبرز ما جاءت به من أفكار معادلة التبادل التالية:

كمية النقود × سرعة تداولها = حجم المبادلات × المستوى العام للأسعار.

$$ن \times س = ك \times م$$

وبالقسمة على ك ينتج أن:

$$\frac{ن \times س}{ك} = م$$

ويتطلب فهم معادلة التبادلة السابقة دراسة المجالات التي يفترض أن تطبق عليها ، أو الظروف التي يجب أن تتوافر لها ، وهي:

أولاً : افتراض ثبات حجم المبادلات (ك) الذي يعبر عن كمية السلع والخدمات المنتجة في عام : حيث يفترض الكلاسيك أن الاقتصاد القومي يعمل دائماً عند مستوى التوظيف الكامل وأن الإنتاج الحقيقي هو مقدار ثابت (خاصة على المدى القصير) لأن المنتجين يعظمون أرباحهم، والمستهلكين يعظمون منافعهم ، وأسواق السلع والخدمات تسودها المنافسة الكاملة ، وأن الدولة تتدخل في إدارة وتنظيم الاقتصاد القومي (عن طريق السياسة الاقتصادية) بأقل قدر ممكن. أما محددات هذا الإنتاج فهي:

- أ - كمية ونوعية الموارد الاقتصادية.
- ب - الأساليب الفنية المستخدمة في الإنتاج.
- ج - مستويات تشغيل عناصر الإنتاج.
- د - نوعية الهيكل الإنتاجي القائم من حيث التخصص والتكامل.
- هـ - مدى اتساع سوق راس المال ، ومدى توفيره لرؤوس الأموال اللازمة للإنتاج.
- و - حجم المخزون السلعي المتوافر في الاقتصاد القومي.
- ز - درجة المقايضة المتوافرة في تبادل السلع والخدمات.
- ح - تأثيرات السياسة الاقتصادية.
- ط - درجة الاستقرار السياسي السائد في الدولة.

ثانياً : افتراض ثبات سرعة تداول النقود (س) والتي يمكن تعريفها بمتوسط عدد مرات انتقال الوحدة النقدية من يد إلى أخرى بين الأفراد والمؤسسات في عام . أما محددات هذه السرعة فهي:

- أ - درجة نمو النظامين المالي والنقدي.
- ب - عادات تسوية المدفوعات السائدة في المجتمع.
- ج - كثافة السكان.
- د - سرعة وتكلفة النقل.

ه - حجم الائتمان المصرفي المتاح ، ومدى استخدامه من قبل

الأفراد والمؤسسات (الوعي المصرفي).

و - مستوى الدخل الحقيقي للفرد^(١).

كما تقاس سرعة تداول النقود بقسمة حجم المبادلات النقدية التي

أنجزت في المجتمع في عام على متوسط كمية النقود المعروضة للتداول في

نفس العام. أي أن:

$$\frac{\text{الدخل القومي النقدي}}{\text{عرض النقود}} = \frac{\text{ك} \times \text{م}}{\text{ن}} = \text{س}$$

وهي مشتقة من معادلة التبادل.

ثالثاً : يمكن ملاحظة أن معادلة التبادل المذكورة ما هي إلا

متطابقة، أي أنها علاقة صحيحة بالتعريف ، فهي لا تقرر أي علاقة

سلوكية بين أي متغيرين من متغيراتها ، لكنه يمكن تحويلها إلى نظرية

تحت بعض الفروض. كما أنه يمكن صياغتها بطريقة أكثر تفصيلاً

للدلالة على توازن معاملات الجانب النقدي مع معاملات الجانب الحقيقي

كما يلي:

(١) المصدر: د. صبحي تادرس قريصة ، د. مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك

والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص ١٧٨.

مجموع معاملات الجانب النقدي = مجموع معاملات الجانب الحقيقي

$$(ن \times س) = (ك \times م)$$

$$(ن_1 \times س_1 + ن_2 \times س_2 + ن_3 \times س_3) = (ك_1 \times م_1 + ك_2 \times م_2 + ك_3 \times م_3)$$

..... وهكذا.

..... وهكذا.

أي أن مجموع حاصل ضرب كل نوع من = مجموع حاصل ضرب كمية كل أنواع النقود في متوسط سرعة تداوله سلعة أو خدمة في متوسط سعرها حيث إن $ن_1$ ، $ن_2$ ، $ن_3$ هي أنواع النقود المتداولة في المجتمع سواء كانت قانونية أم مصرفية.

١/٢/٦- معادلة التبادل:

فروض النظرية:

تقوم النظرية على الفروض الرئيسية التالية:

- ١ - اعتبار أن كمية النقود المعروضة هي متغير مستقل.
- ٢ - اعتبار أن المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع.
- ٣ - افتراض أن الحجم الحقيقي للمبادلات (ك) وسرعة تداول النقود (س) متغيرات مستقلة ، مقاديرها ثابتة في المدى القصير على الأخص ، ولا توجد أي علاقة ارتباط بين تغيراتها والتغيرات التي تحدث في الكمية المعروضة من النقود (ن).
- ٤ - إن الطلب على النقود يتصف بمرونة الوحدة (طلب متكافئ المرونة).

مضمون النظرية:

تحت الفروض المشار إليها تتضمن النظرية أن هناك علاقة طردية وتناسبية بين الكمية المعروضة من النقود والمستوى العام للأسعار: فكلما زاد عرض النقود ترتفع الأسعار، وينفس النسبة، فهناك علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من النقود وقيمتها: فكلما زاد عرض النقود تنخفض قيمتها، وكلما انخفض عرض النقود ترتفع قيمتها. ولهذا ينحصر الأثر النهائي للتغير في عرض النقود في تقلبات عكسية لقيمة النقود عن طريق تقلبات المستوى العام للأسعار.

$$\begin{aligned} \text{فإذا كانت: } & \text{ن} \times \text{س} = \text{ك} \times \text{م} \\ \text{فإن} & \text{ن} \times \text{س} \\ & \frac{\text{ن} \times \text{س}}{\text{ك}} = \text{م} \end{aligned}$$

وبتعريف قيمة النقود بالرمز ق، والتي ترتبط ارتباطاً عكسياً ووثيقاً بالمستوى العام للأسعار (م)، يمكن كتابة:

$$\frac{1}{\text{م}} = \text{ق}$$

وبالتعويض فإن:

$$\frac{\text{ك}}{\text{ن} \times \text{س}} = \text{ق}$$

وهو ما يتضمن أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من النقود وقيمتها.

ويمكن تلخيص مضمون النظرية في النقاط الأربع التالية:

- ١ - هناك ثلاثة متغيرات تحدد المستوى العام للأسعار بشكل مباشر وهي (ن) ، (س) ، (ك).
- ٢ - هناك علاقة طردية بين التغير في الكمية المعروضة من النقود، أو سرعة تداولها وبين التغير في المستوى العام للأسعار.
- ٣ - إن التغير في سرعة تداول النقود له نفس اتجاه أثر التغير في الكمية المعروضة من النقود على المستوى العام للأسعار.
- ٤ - هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ك) وبين التغير في المستوى العام للأسعار (م).

استخدامات النظرية:

- ١ - تحديد الكمية المثلى من النقود التي يجب أن تعرضها السلطات النقدية في التداول:

مثال : إذا كانت س = ٥ ، ك = ١٠٠٠ ، م = ١.٥ فإن كمية النقود

المثلى (التوازنية) التي يجب أن تصدرها السلطات النقدية للتداول هي:

$$ن = \frac{١.٥ \times ١٠٠٠}{٥} = ٣٠٠ \text{ بليون ريال}$$

فإذا كانت الكمية المعروضة من النقود فعلاً أقل من ذلك معناه وجود حالة انكماش نقدي في الحياة الاقتصادية ويجب زيادة عرض النقود حتى يتحقق التوازن بين الجانبين النقدي والحقيقي. أما إذا كانت فعلاً أكثر من ذلك معناه وجود حالة تضخم نقدي في الحياة الاقتصادية ويجب تخفيض عرض النقود حتى يتحقق هذا التوازن. وكمثال على حالة الانكماش النقدي: إذا كانت الكمية المعروضة الفعلية من النقود هي ٢٥٠ بليون ريال فإنه يلزم زيادة عرض النقود بمقدار ٥٠ بليون ريال حتى يعود التوازن. وكمثال على حالة التضخم النقدي: إذا كانت الكمية المعروضة الفعلية من النقود هي ٣٢٠ بليون ريال فإنه يلزم سحب ٢٠ بليون ريال ليعود التوازن.

٢ - تحديد المستوى التوازني للأسعار وإمكانية تحقيقه عن طريق السياسة النقدية:

مثال : إذا كانت ن = ٣٠٠ بليون ريال ، س = ٥ ، ك = ١٠٠٠ .

تتوقع النظرية أن يكون المستوى العام للأسعار عند التوازن هو:

$$٥ \times ٣٠٠$$

$$١.٥ = \frac{\quad}{١٠٠٠} = \diamond م$$

فإذا كان المستوى العام للأسعار السائد فعلاً لا يساوي هذا المقدار

فيجب استخدام السياسة النقدية (زيادة الكمية المعروضة من النقود أو تخفيضها) حتى يتم الحصول على المستوى العام التوازني للأسعار (وهو

المقدار ١.٥). وبهذا يمكن معالجة التضخم النقدي عندما تكون الأسعار أعلى مما يجب ، أو معالجة الكساد إذا كانت الأسعار أقل مما يجب ، وذلك عن طريق التحكم في عرض النقود:

٣ - القدرة التنبؤية لمعادلة التبادل:

أ - بالنسبة لنمو عرض النقود (ن):

مثال : إذا كانت ن = ٣٠٠ بليون ريال ، س = ٥ ، ك = ١٠٠٠ ، م = ١.٥

وحدث نمواً في الكمية المعروضة من النقود على سبيل المثال بنسبة ١٠٪ ، فإن نظرية الكمية تتوقع ارتفاع الأسعار بالنسبة نفسها (١٠٪) أي أن :

$$ن \times س = ك \times م$$

$$\text{حالة التوازن : } ١.٥ \times ١٠٠٠ = ٥ \times ٣٠٠$$

$$\text{زيادة عرض النقود} = ٣٠٠ \times ١٠\% = ٣٠ \text{ بليون ريال}$$

$$\text{الكمية المعروضة الجديدة} = ٣٠٠ + ٣٠ = ٣٣٠ \text{ بليون ريال}$$

$$\text{الارتفاع المتوقع في الأسعار} = ١.٥ \times ١٠\% = ٠.١٥$$

$$\text{المستوى العام المتوقع للأسعار} = ١.٥ + ٠.١٥ = ١.٦٥$$

الوضع التوازني الجديد:

$$١.٦٥ \times ١٠٠٠ = ٥ \times ٣٣٠$$

$$١٦٥٠ = ١٦٥٠$$

ب - بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ك):

مثال : إذا كانت ن = ٣٠٠ بليون ريال ، س = ٥ ، ك = ١٠٠٠ ، م = ١.٥

وحدث نمواً في الناتج الحقيقي للمجتمع بنسبة ٥٪ على سبيل المثال ، وكان

هدف السياسة النقدية ثبات الأسعار على ما هي عليه (م = ١.٥) ، تتوقع

النظرية نمو عرض النقود بنفس نسبة نمو الناتج الحقيقي (ك) ، كما يلي:

$$ن \times س = ك \times م$$

$$\text{حالة التوازن : } ١.٥ \times ١٠٠٠ = ٥ \times ٣٠٠$$

الزيادة في الناتج الحقيقي = $١٠٠٠ \times ٥\% = ٥٠$ سلة مستهلك.

مستوى الناتج الجديد = $١٠٠٠ + ٥٠ = ١٠٥٠$ سلة مستهلك.

الزيادة المتوقعة في عرض النقود = $٣٠٠ \times ٥\% = ١٥$ بليون ريال.

مستوى عرض النقود الجديد = $٣٠٠ + ١٥ = ٣١٥$ بليون ريال.

الوضع التوازني الجديد:

$$١.٥ \times ١٠٥٠ = ٥ \times ٣١٥$$

$$١٥٧٥ = ١٥٧٥$$

ويمكن تلخيص النتائج السابقة كما يلي:

أولاً : اشتقاق مرونة الأسعار لعرض النقود

أي أن نسبة التغير في عرض النقود تساوي نسبة التغير في نمو الناتج الحقيقي (ك).

٢/٢/٦ – الطلب على النقود عند الكلاسيك:

إن من أهم ما أسهم به فيشر في التعديل الذي أدخله على معادلة التبادل إمكانية تحديد الكمية المطلوبة من النقود عند كل مستوى من مستويات الدخل النقدي (ك × م) ، حيث اعتبر الطلب على النقود كوسيط للتبادل ، أو كطلب مشتق من الوظيفة الأساسية التي تؤديها النقود (وسيط للتبادل). ويمكن اشتقاق دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$\text{طالما أن : } \quad \text{ن} \times \text{س} = \text{ك} \times \text{م}$$

بالقسمة على س نحصل على:

$$\frac{\text{ك} \times \text{م}}{\text{س}} = \text{ن}$$

$$\text{ن} = \frac{[\text{ك} \times \text{م}]}{\text{س}}$$

وبافتراض أن السوق النقدية في حالة توازن ، أي أن :

الكمية المطلوبة من النقود = الكمية المعروضة من النقود

$$\text{ط} = \text{ن}$$

لذا فإن دالة الطلب على النقود هي:

$$ط = \frac{ك \times م}{س}$$

فمع ثبات سرعة تداول النقود تتحدد الكمية المطلوبة من النقود (لأجل المعاملات) بمستوى الدخل النقدي ، وترتبط به بعلاقة طردية : أي أنه كلما زاد الدخل النقدي يزيد الطلب على النقود ، والعكس صحيح. وطالما أن الطلب على النقود هو لأجل المعاملات فإنه يتأثر بعاملين رئيسين هما :

العامل الأول : مستوى المبادلات الناتجة عن مستوى الدخل النقدي : فكلما زادت هذه المبادلات يزيد الطلب على النقود.

العامل الثاني : مدى تطور وانتشار المؤسسات (أو البنوك) التي تؤثر على الطريقة التي يؤدي بها الأفراد هذه المبادلات ، والتي تحدد سرعة تداول النقود أيضاً. فكلما زاد التطور والانتشار لهذه المؤسسات ، انخفض الطلب على النقود لأجل المعاملات.

ويضيف فيشر أن سرعة تداول النقود ما هي إلا مقلوب النسبة من الموارد الحقيقية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة سيولة نقدية. فكلما زاد طلب الأفراد على الأرصدة النقدية الحاضرة (السيولة) انخفضت سرعة تداول النقود.

أي أن مرونة الطلب الدخلية على النقود هي الوحدة (طلب متكافئ المرونة) وهذا يعني أن الطلب على النقود طبيعي وضروري: فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة ما فإن الطلب على النقود لأجل المعاملات يزيد بنفس النسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن معامل الدخل النقدي في دالة الطلب على النقود لأجل المعاملات هو مقلوب سرعة تداول النقود. فإذا كان معامل الدخل النقدي هو ٠.٢ فإن سرعة تداول النقود س = ٥

٣/٢/٦ - الانتقادات على نظرية الكمية:

هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية ، لكننا نود أن نقول إن العلاقة التي أقامتها نظرية كمية النقود بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار ساعدت في الماضي على حل الكثير من المشكلات الاقتصادية التي عصفت ببعض الدول إلى درجة أنها أصبحت محاطة بقدر هائل من الاهتمام لم تفلح في القضاء عليه معظم الانتقادات التي وجهت إليها. ولقد اتفق معظم الاقتصاديين حينذاك على أنه عندما تكون التغيرات في عرض النقود كبيرة جداً ، وبالذات عند المبالغة في الإصدار النقدي ، فإن نظرية الكمية تجد لها تطبيقاً كاملاً وبشكل فوري . كذلك تشير النظرية إلى العلاج الذي يجب استخدامه لوقف ارتفاع الأسعار بمعدلات سريعة ، والتدهور المتواصل في قيمة النقود ، وهو الحد من الإصدار النقدي

الزائد كعلاج ، وعدم تجاوزه للحد اللازم للاستقرار النقدي كوقاية (مثل أن تكون القاعدة هي ان ينمو عرض النقود بنفس معدل نمو الناتج الحقيقي في جميع الأحوال) . أخيراً فإن النظرية تلقي الأضواء على جوانب مهمة لدراسة مشكلة التضخم النقدي في البلاد النامية ، وعلى الأخص جانب الاختلال الذي يحدث بين عرض النقود وكمية السلع والخدمات المنتجة في تلك البلاد .

أما أهم الانتقادات التي وجهت إليها فهي:

- ١ - الافتراض بثبات سرعة تداول النقود في المدى القصير ، حيث ظهر من الدراسات التطبيقية غير ذلك من نتائج ، لأن هذه السرعة تتأثر بتغيرات سعر الفائدة مثلاً ، أو المحددات التي تحكمها والتي سبق ذكرها .
- ٢ - كذلك الافتراض بثبات حجم المبادلات في المدى القصير ، أي الافتراض بتحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبشكل دائم ، بالرغم من المحددات السابق ذكرها في هذا الخصوص . وهذا افتراض لا يمكن التسليم به في ظل عالم متحرك ومتغير حتى على المدى القصير . ولقد كان الفضل للعالم الاقتصادي كينز في أن ينبه إلى أن الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل هو الحالة الخاصة ، وليست العامة .

٣ - أن هناك قصوراً جوهرياً في تمثيل المستوى العام للأسعار وتغيراته ، خاصة عندما افترضت النظرية أن أي زيادة في عرض النقود تؤدي بطريقة آلية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار "وينفس النسبة". وقد يكون ذلك صحيحاً في بعض الأحوال وليس كلها. كذلك تتجاهل النظرية العوامل التي تتحكم في مستويات الأسعار، وأيضاً تأثيرات العوامل الأخرى مثل الضرائب والإعانات الحكومية على أسعار السلع.

٤ - تفترض النظرية الاستقلال التام بين المتغيرات الأربعة التي تحتوي عليها معادلة التبادل ، إلا فيما يتعلق بكمية النقود والمستوى العام للأسعار. الأمر الذي يعني إغفالها للعلاقات الاقتصادية المتداخلة أو الارتباط النسبي بين عرض النقود وسرعة تداولها من جهة ، وبين حجم المبادلات من جهة أخرى ، والمحتمل وجودها في واقع الحياة العملية.

٥ - تهتم نظرية الكمية ، في مجال تحديد قيمة النقود بعرض النقود دون دراسة الطلب على النقود وبيان أهميته في تحديد هذه القيمة. ولقد تجاهلت ذلك بافتراضها أن مرونة الطلب الدخلية على النقود هي الوحدة (طلب متكافئ المرونة). وقد يتطلب هذا أن تكون جميع

النقود المعروضة مستخدمة في أغراض التبادل ، دون اكتناز أي منها
(كمخزن للقيمة).

٦ - يؤخذ على نظرية الكمية أيضاً افتراضها أن الأجور والأسعار مرنة مرونة كاملة ارتفاعاً وانخفاضاً ، وأن الاقتصاد القومي يعمل دائماً عند مستوى التوظيف الكامل ، إضافة إلى توازن الادخار مع الاستثمار بشكل تلقائي ومستمر.

٧ - تتصدى نظرية الكمية إلى بيان أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود دون أن توضح كيف تتحدد هذه القيمة بادئ ذي بدء. وتفترض أيضاً أن حدوث هذه التغيرات يتم في عالم ساكن وليس في عالم متحرك.

٨ - يرى بعض الدارسين لعلم الاقتصاد أن نظرية الكمية لم تعطِ عناية كافية للمشتريات والمبيعات الحقيقية من السلع والخدمات. فعلى سبيل المثال : إن حجم المبادلات (ك) الفعلية لا ينبغي أن يتضمن بيع السلع والخدمات للمستهلكين فحسب، بل يجب أن يشمل المعاملات الأخرى التي تدفع من أجلها النقود كالمضاربة في أسواق رأس المال ، وشراء المواد الخام ، ودفع الأجور والفوائد ، وغيرها من المبادلات التي تستخدم فيها النقود.

٩ - تجاهلت نظرية الكمية سعر الفائدة ولم تأخذه في اعتبارها على الرغم من أهميته في تخصيص الموارد النقدية للاستخدامات المختلفة، وأهمية التغيرات في كمية النقود وتأثيراتها على سعر الفائدة. وترى مدام روبنسون "أن نظرية للنقود لا تذكر سعر الفائدة لا يمكن أن تعتبر نظرية للنقود على الإطلاق"^(١). كذلك أهملت علاقة سعر الفائدة بالمستوى العام للأسعار: فإنخفاض سعر الفائدة على سبيل المثال يساعد على التوسع في الاقتراض وهو ما يعني زيادة عرض النقود المتداولة، وتشجيع الإنتاج، وقد ينتج عن ذلك ارتفاع الأسعار.

٤/٢/٦- النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في سعر الفائدة:

نظر الكلاسيك إلى سعر الفائدة بأنه ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي نظير الحصول على استهلاك أكبر في المستقبل. حيث إن:

$$\text{ثمن استهلاك المستقبل} \\ (r + 1) = \frac{\text{ثمن الاستهلاك الحالي}}{\text{ثمن الاستهلاك الحالي}}$$

وترمز (r) إلى سعر الفائدة الحقيقي.

(١) المصدر: د. زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ٢٢١.

ويتحدد توازن المستهلك في مجال التفضيل الزمني بين الاستهلاك الحالي واستهلاك المستقبل عند النقطة التي يتساوى عندها الميل الحدي لإحلال استهلاك المستقبل محل الاستهلاك الحالي مع المقدار (1 + r). فانخفاض سعر الفائدة، مثلاً، يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحالي، وينخفض بذلك الادخار. بينما ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى عكس ذلك، ويزيد الادخار. لذلك يمكن اعتبار سعر الفائدة كثمان لعرض رأس المال، ويتحدد بتفاعل قوى العرض مع الطلب على رأس المال.

فالعرض يمثلته منحنى الادخار، والطلب يمثلته منحنى الاستثمار، والذي يتحدد أيضاً بمستوى الإنتاجية الحدية لرأس المال^(١).

إن منحنى عرض الأرصدة القابلة للإقراض (الادخار) عند الكلاسيك هو العلاقة الطردية بين الكمية المدخرة من هذه الأرصدة وبين سعر الفائدة: فكلما ارتفع سعر الفائدة تزيد الكمية المدخرة من هذه الأرصدة، والعكس صحيح.

أما منحنى الطلب على الأرصدة القابلة للاقتراض (الاستثمار) عند الكلاسيك فهو العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من هذه الأرصدة وبين سعر الفائدة: فكلما ارتفع سعر الفائدة تنخفض الكمية المطلوبة من هذه

(١) انظر في تفصيل ذلك: كتاب د. إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص ١٤٣.

الأرصدة ، والعكس صحيح. ويتم تقدير هذه الأرصدة بصفة عينية وليست نقدية. كما تقرر النظرية الكلاسيكية أن الاستثمار يتوقف على الإنتاجية الحدية لرأس المال ، لأن المستثمر لا يسعى إلى الاقتراض لشراء المعدات الرأسمالية إلا إذا توقع أن يكون العائد من هذه الأصول الرأسمالية المشتراة مساوياً ، على الأقل ، لسعر الفائدة الذي يتعين عليه دفعه لقاء الحصول على القرض^(١).

فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يمكن استنتاج العلاقات التالية من نظرية سعر الفائدة عند الكلاسيك:

- إذا انتقل منحنى الادخار إلى اليمين ينخفض سعر الفائدة وتزيد الكمية التوازنية من الأرصدة القابلة للإقراض والاقتراض ، بينما إذا انتقل منحنى الادخار إلى اليسار يرتفع سعر الفائدة وتقل الكمية التوازنية من هذين النوعين من الأرصدة.
- إذا انتقل منحنى الاستثمار إلى اليمين يرتفع سعر الفائدة وتزيد الكمية التوازنية من الأرصدة القابلة للإقراض والاقتراض ، بينما إذا انتقل منحنى الاستثمار إلى اليسار ينخفض سعر الفائدة وتقل الكمية التوازنية من هذين النوعين من الأرصدة.

(١) المصدر: كتاب د. أسامة محمد الفولي ، د. مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص ٦٨.

كما يمكن استخلاص النتيجة التاليتين:

النتيجة الأولى : يدل ارتفاع سعر الفائدة على زيادة الادخار وانخفاض الاستثمار. وتكون الأرصدة القابلة للإقراض أكبر من الأرصدة القابلة للاقتراض ، وتبدأ آلية السوق في العمل بشكل تلقائي لامتناس هذه الزيادة بجذب المزيد من المستثمرين والإقلال من المدخرين عن طريق العمل على تخفيض سعر الفائدة ليعود التوازن مرة أخرى إلى سوق رأس المال.

النتيجة الثانية : يدل انخفاض سعر الفائدة على انخفاض الادخار وزيادة الاستثمار. وتكون الأرصدة القابلة للإقراض أقل من الأرصدة القابلة للاقتراض ، وتبدأ آلية السوق في العمل بشكل تلقائي (اليد الخفية) لتأمين النقص الحادث في الأرصدة القابلة للإقراض عن طريق جذب المزيد من المدخرين والإقلال من المستثمرين عن طريق العمل على رفع سعر الفائدة ليعود التوازن مرة أخرى إلى سوق رأس المال.

بذلك يمكن القول إن سعر الفائدة هو الذي يعول عليه تحقيق التوازن التلقائي والدائم بين الادخار والاستثمار ، حيث يتحول كل ادخار إلى استثمار بشكل متواصل حسب قانون ساي للأسواق ، الذي يفترض أن العرض يخلق الطلب عليه وأن الدخل في مستوى التوظيف الكامل.

الانتقادات على النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة:

- ١ - لا تفترض النظرية وجود أي ادخار بدون الحصول على فائدة ، مثل الاكتناز الذي يمثل مدخرات في شكل سيولة نقدية لا تدر فائدة باعتبار أن النقود مخزن للقيمة.
- ٢ - أن سعر الفائدة هو الحافز الوحيد للادخار عند الأفراد.
- ٣ - تستبعد النظرية أثر تغيرات الدخل على الادخار بافتراضها ثبات مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل.
- ٤ - إذا أدخلنا تأثيرات الدخل على كل من دالة الادخار ودالة الاستثمار (كما فعل كينز) يصبح كلاهما غير مستقل عن الآخر. لذلك يصبح من الصعب الاعتماد عليهما في تحديد سعر الفائدة، مع ضرورة البحث عن قوتين أخريين مستقلتين يمكن الاعتماد عليهما في تحديد سعر الفائدة. وهذا ما تم حدوثه في إطار النظرية الحديثة لسعر الفائدة التي أتى بها كينز وأتباعه فيما بعد.

الفصل السابع
النظريات النقدية
الحديثة

الفصل السابع

النظريات النقدية الحديثة

أولاً: نظرية كينز:

انتقد كينز النظرية الكلاسيكية (التقليدية) لسعر الفائدة بأنها لا تعبر عن الواقع تعبيراً سليماً لافتراضها ثبات الناتج الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل بصفة مستمرة. وافترضها بأن سعر الفائدة، وليس الدخل، هو المحدد الرئيسي للادخار عند الأفراد. ويرى كينز أن سعر الفائدة ليس ثمناً للادخار، أو ثمناً للانتظار، أو جزاء التضحية بالاستهلاك الحالي نظير الحصول على استهلاك أكبر في المستقبل، مثلما افترض الكلاسيك. وإنما هو ثمن أو مقابل التخلي عن السيولة النقدية.

ويقوم كينز بنظريته الحديثة في مفاهيمها ومحتواها على أساس أن الفائدة ظاهرة نقدية لا تتحدد بتقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار في سوق رأس المال، وإنما تتحدد بتقاطع منحنى عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود (أو ما يعرف بمنحنى التفضيل النقدي) في سوق النقود. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأفراد لا يطلبون النقود فقط لاستخدامها كوسيط للتبادل، بل لأن هناك طلب عليها في حد ذاتها للاحتفاظ بها كمخزن للقيمة، أو كصورة من صور الاحتفاظ بالثروة،

نظراً لأنها تمثل أصلاً مالياً كامل السيولة تزود صاحبها بمزايا السهولة واليسر في مواجهة التزاماته - في أي وقت من الأوقات - بصفة أفضل وأسرع من الأصول المالية الأخرى. ولكي يتنازل الأفراد عن مثل هذه المزايا ينبغي أن يحصلوا على مكافأة أو ثمن معين نظير هذا التنازل (أي أن استلام الفائدة هو بمثابة ثمن التخلي عن السيولة النقدية). ويتحدد هذا الثمن في سوق النقود عندما تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة منها ، وهذا هو سعر الفائدة التوازني.

وبحسب النظرية الكينزية فإن سعر الفائدة هو العامل الثاني الذي يشترك مع الكفاية الحدية لرأس المال في تحديد معدل الاستثمار لأي فترة من الفترات الزمنية. ويمكن تعريف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها سعر الخصم الذي يجعل قيمة الغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال الأصل. ويمكن قياس الكفاية الحدية لرأس المال بقسمة مجموع الغلات المتوقعة من الاستثمار في الأصل إلى قيمة هذا الأصل أو تكلفة إحلاله ، وضرب الناتج في مائة^(١).

(١) المصدر : كتاب د. أسامة محمد الفولي ، د. مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ،

أما الفائدة فهي مبلغ من النقود يدفع نظير استخدامها ، ويطلق عليه مجازاً ثمن النقود. ويتكون سعر الفائدة من ثلاثة عناصر رئيسة عند تحديده أو احتسابه في القروض البنكية ، وهي :

- أ - مقدار من النقود مقابل المشاكل التي قد يتعرض لها القرض بين الدائن والمدين.
- ب - مقدار من النقود مقابل المخاطر التي قد يتعرض لها استخدام القرض ، فكلما ارتفعت درجة المخاطرة في استخدام القرض ، زاد هذا المقدار (الذي يمثل جزءاً من الفائدة).
- ج - الفائدة الصافية التي تمثل القيمة الحقيقية لاستخدام النقود.

وتظهر أهمية أسعار الفائدة وتغيراتها في أنها تؤثر على التنمية الاقتصادية والتوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق الاستثمار ، بجانب تأثيراتها على الاحتفاظ بالمخزون من السلع عند تجار الجملة ، حيث ترتفع التكاليف بصفة عامة كلما ارتفعت أسعار الفائدة ، وعلى معدلات الادخار ، خاصة الودائع المصرفية الادخارية . وقد حرمتها الأديان السماوية بسبب ما ينشأ عنها من أضرار وظلم اجتماعي عند التعامل بها بين الطبقات ، أو المجالات الاقتصادية المختلفة.

١/٧- عرض النقود في التحليل الكينزي:

تحدد الكمية المعروضة من النقود بحسب ما تقرره السلطات النقدية في الدولة. وتخضع عملية إصدار النقود في الواقع إلى الكثير من العوامل المتشابكة والمتداخلة التي تحددها القاعدة النقدية ، وعلى قرارات البنك المركزي وتوجهاته نحو معالجة التضخم أو الانكماش النقدي ، وأهداف السياسة النقدية ، والعلاقات القائمة بين وحدات النظام البنكي ، والاعتبارات الخاصة بالتوازن الاقتصادي العام ، لكنها لا تخضع للتغيرات في سعر الفائدة. لذلك يمكن التعامل مع عرض النقود كمتغير مستقل خارجي لا يجد تفسيره في النموذج الاقتصادي الذي يشرح تحديد سعر الفائدة^(١). وهذا معناه أنه يمكن اعتبار عرض النقود غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة ، ويمكن تمثيله بخط رأسي يوازي المحور الراسي الذي يقاس عليه سعر الفائدة. وشرح ذلك أن الكمية المعروضة من النقود ستكون ثابتة عند أي مستوى من مستويات سعر الفائدة.

ويتألف عرض النقود عادة من ثلاثة أنواع من النقود هي:

١ - ورق البنكنوت.

(١) راجع في ذلك : د. سهير محمود معتوق ، النظريات والسياسات النقدية ، الدار

المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص ٧٩.

٢ - النقود المساعدة (أوراق النقد الحكومية ذات الفئات الصغيرة ،
والنقود المعدنية النحاسية والبرونزية (مثل القروش والهلل
والنقود الرمزية).

٣ - النقود المصرفية (نقود الودائع).

ويطلق على النوعين الأولين اصطلاح النقود القانونية ، بينما يطلق
على النوع الثالث اصطلاح النقود غير القانونية^(١).

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين :

أ - عرض النقود عند أي لحظة من لحظات الزمن (وهو يقيس
حجم الكتلة النقدية ، حيث يأخذ عرض النقود صفة المخزون
من النقود عند تلك اللحظة).

ب - عرض النقود بين لحظتين زمنيّتين ، أو خلال فترة زمنية
محددة ، (وهو يقيس التغير الحادث في الكتلة النقدية خلال
هذه الفترة ، حيث يعتبر عرض النقود متدفقاً خلال تلك
الفترة).

والكتلة النقدية تعني الأموال أو الأصول ذات القوة الشرائية المباشرة ،
أي التي تكون قادرة على التحول بشكل مباشر وفي الحال إلى كافة أنواع

(١) انظر: د. إسماعيل محمد هاشم ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

السلع والخدمات المتاحة للتبادل ، وقادرة أيضاً على إبراء الذمة من الديون أو الالتزامات.

ويرى البعض أنه يمكن إدخال أشباه النقود ذات القوة الشرائية المؤجلة لأجل قصير ، لا يتجاوز ثلاثة أشهر ، عند تحديد أو قياس عرض النقود. وقد يتفق ذلك مع آراء كينز الخاصة بتوسيع دائرة النقود بحيث تشمل الودائع المصرفية وأذونات الخزينة ، لكنه لا يتفق مع توصيات صندوق النقد الدولي الخاصة بتحديد أنواع النقود المكونة لعرض النقود ، حيث استبعدت كل من العملات المساعدة والودائع الادخارية لأجل ، وودائع التوفير من دائرة النقود^(١).

٢/٧ - الطلب على النقود في التحليل الكينزي:

يرى كينز أن رغبة الوحدات الاقتصادية فيحيازة النقود إنما ترجع إلى أن النقود هي الأصل المالي الأكثر سيولة ، الذي يمكن تحويله آنياً إلى أي أصل آخر ، أو سلعة أو خدمة ، بدون أي تكلفة . فالنقود هي الأصل الوحيد الذي لا يتطلب تسييل لأنها هي السيولة ذاتها.

(١) انظر: د. إسماعيل محمد هاشم ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

والطلب على النقود في النظرية الكينزية ما هو إلا تعبير عن تفضيل السيولة النقدية ، والذي ينبع من الدوافع أو الحوافز التي تجعل الأفراد يحتفظون بالثروة ، أو بجزء منها ، في صورة نقد سائل .

ولقد أظهر كينز أن الأفراد يطلبون النقود ، وأن دوافعهم في هذا الطلب او التفضيل النقدي هي : دافع المعاملات حيث أنهم يحتاجون إلى أرصدة نقدية لإجراء معاملاتهم اليومية ، ودافع الاحتياط لمقابلة ما يحتاجونه من ظروف غير متوقعة أو ليست في الحسبان ، وأخيراً دافع المضاربة لأنهم يفضلون لأسباب مختلفة الاحتفاظ بأرصدة نقدية "عاطلة" كأصل مالي من ضمن الثروة له أفضلية على الأصول الأخرى المستخدمة في حفظ هذه الثروة ، أو للمضاربة بهذه النقود بهدف تحقيق الأرباح مستقبلاً .

لذلك فإن الطلب على النقود يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع هي:

أولاً : الطلب على النقود لأجل المعاملات .

ثانياً : الطلب على النقود لأجل الاحتياط .

ثالثاً : الطلب على النقود لأجل المضاربة .

١/٢/٧ – أولاً : الطلب على النقود لأجل المعاملات:

يعبر عن هذا الطلب برغبة الأفراد في الاحتفاظ بقدر معين من السيولة النقدية لمواجهة النفقات الجارية ، اليومية والشهرية. ويعد هذا النوع أكثر الأنواع الثلاثة للطلب على النقود شيوعاً وانتشاراً لأنه الدافع الرئيسي الذي يحفز هذه الوحدات على الاحتفاظ بالسيولة. وهو الدافع الوحيد للطلب على النقود الذي تقرره النظرية الكلاسيكية.

ويبرر بعض الدارسين هذا النوع من الطلب على النقود في عدم التوافق الزمني الكامل بين المتحصلات والمدفوعات ، مما يجعل الأفراد والمؤسسات يحتفظون بقدر متوسط (أو مناسب) من السيولة النقدية لحاجتهم إلى إجراء المبادلات. فالاحتفاظ بهذه الأرصدة شرط ضروري لإحداث التوازن بين تيارات الإنفاق وبين تيارات الدخل ، والتي لا تتزامن مع بعضها البعض وقت إجراء المعاملات.

ويتفق كينز مع الكلاسيك في أن الدافع في الطلب على النقود لأجل المعاملات هو استخدام النقود كوسيط للتبادل ، ويتوقف على اعتبارات موضوعية بعيدة عن رغبات الأفراد الشخصية. لكنه يضيف أن ذلك الاستخدام يحقق الرغبة في تقليل نفقة المعاملات ، والرغبة في اختصار

الوقت وتقليل المشقة والجهد الذي يتحملهما الفرد في إتمام التبادل ، مقارنة بنظام المقايضة^(١).

ويتأثر الطلب على النقود لأجل المعاملات تأثيراً مباشراً بمستوى الدخل النقدي : فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يزداد الطلب على النقود لأجل المعاملات كلما زاد الدخل النقدي ، والعكس صحيح.

لذلك يمكن كتابة دالة الطلب على النقود لأجل المعاملات كالتالي:

الكمية المطلوبة من النقود لأجل المعاملات = دالة (الدخل النقدي).

$$ط = د (ل)$$

$$\text{حيث إن : } \frac{\Delta ط}{\Delta ل} < \text{صفر}$$

ويعتبر الدخل النقدي من أقوى وأهم محددات الطلب على النقود لأجل المعاملات حسب معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

ويمكن اشتقاق مرونة الطلب الداخلية على النقود لأجل المعاملات

كما يلي:

(١) المصدر: د. إسماعيل محمد هاشم ، مرجع سابق ، ص ١٦٦.

مرونة الطلب الداخلية التغيير النسبي في الكمية المطلوبة من النقود لأجل المعاملات

التغيير النسبي في الطلب على النقود لأجل المعاملات = _____

التغيير النسبي في الدخل النقدي

$$\frac{\Delta \text{ط}_1}{\text{ط}_1} \left[\frac{\text{ل}}{\Delta \text{ل}} \right] = \frac{\text{م}}{\text{ط}_1 / \text{ل}}$$

فإذا كانت إشارة هذه المرونة موجبة ، معنى ذلك أن الطلب على النقود لأجل المعاملات يتصف بأنه طبيعي ، أما إذا كانت الإشارة سالبة فيتصف بأنه رديء . وإذا كان حجم هذه المرونة (أي قيمة معامل المرونة) أكبر من الواحد الصحيح معنى ذلك أن النقود من الكماليات ، أي أن الطلب على النقود لأجل المعاملات يعتبر كمالياً ، أما إذا كان حجم هذه المرونة يساوي الواحد الصحيح أو أقل من ذلك ، معنى ذلك أن الطلب على النقود لأجل المعاملات يعتبر ضرورياً .

أما المحددات الأخرى للطلب على النقود لأجل المعاملات فهي:

أ - **المستوى العام للأسعار** : والذي يأتي تأثيره عن طريق الدخل النقدي ، فعندما يزيد الدخل النقدي عن طريق الدخل الحقيقي أو عن طريق ارتفاع الأسعار (لاحظ أن $\text{ل} = \text{ك} \times \text{م}$) ، أو زيادة الاثنين معاً ، فإنه يلزم إنفاق كمية أكبر من النقود

على المعاملات ، ويبقى بالطبع في هذه الحالة كمية أقل من النقود لمواجهة الدافعين الآخرين ، الاحتياط والمضاربة. لذلك فإن المستوى العام للأسعار يرتبط طردياً بالكمية المطلوبة من النقود لأجل المعاملات.

ب - سرعة تداول النقود : وهي مقلوب معامل الدخل في دالة الطلب على النقود لأجل المعاملات ، وترتبط بهذا الطلب ارتباطاً عكسياً : فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها ينخفض الطلب على النقود لأجل المعاملات كلما زادت سرعة تداول النقود ، والعكس صحيح.

ج - طول فترات استلام الدخل ، أي على طول الفترة التي تمضي بين الحصول على دخل وآخر (هذه الفترة غالباً ما تكون شهراً) : فكلما طالت هذه الفترة يزداد الطلب على النقود لأجل المعاملات. فإذا كان هناك شخصان متماثلان في الدخل ويستلم الشخص الأول دخله النقدي مرة في كل شهر ، ويستلم الشخص الثاني دخله النقدي أربع مرات في كل شهر، فإن طلب الأول أكبر من طلب الثاني.

د - النمط الزمني لإنفاق الدخل النقدي: والذي يظهر من خلاله كيفية إنفاق الدخل في كل فترة من فترات استلام الدخل.

فالشخص الذي ينفق دخله بمقدار ثابت أسبوعياً يطلب نقوداً لأجل المعاملات أكبر من الشخص الذي ينفق دخله بمقدار ثابت يومياً ، وذلك بافتراض تماثل الدخلين.

ه - نوعية الهيكل الإنتاجي للمشروعات: كلما كانت المشروعات مركزة في عدد قليل من الوحدات الاقتصادية ، كلما ينخفض الطلب على النقود لأجل المعاملات. أما إذا تعددت وتنوعت هذه المشاريع فيزيد الطلب على النقود لأجل المعاملات نظراً لزيادة الحاجة إلى النقود لإتمام المعاملات في هذه الحالة.

و - مدى انتشار المؤسسات المالية (البنوك والسماسة والوسطاء الماليين) في المجتمع: فكلما زاد انتشار هذه المؤسسات ينخفض الطلب على النقود لأجل المعاملات.

ويلاحظ أن معظم المحددات السابقة لا تتغير (إلا بطيئاً) على المدى القصير ، حيث يمكن افتراض ثباتها. من هنا يبدو جلياً أن الدخل النقدي هو أقوى هذه المحددات وأكثرها تأثيراً على الطلب على النقود لأجل المعاملات ، خاصة على المدى القصير.

٢/٢/٧ - ثانياً : الطلب على النقود لأجل الاحتياط :

وهو مشتق من وظيفة النقود كوسيط للتبادل حيث تكون الكمية المطلوبة لإجراء المعاملات غير معروفة على وجه اليقين أو التأكد . كما تستخدم النقود لمواجهة مدفوعات مستقبلية طارئة لم تكن في الحساب ، أو عند ظهور فرص غير متوقعة يمكن الاستفادة منها مثل العروض الخاصة ببيع بعض السلع (التخفيضات) . ويتحدد ذلك حسب الخبرة العملية للأفراد والظروف التي تواجههم ، ويكون غرضهم في طلب النقود هو الاحتراس أو التحسب لأي أحداث أو نتائج غير متوقعة .

وعادة ما يتوخى الأفراد الحيطة والحذر عند تقريرهم للكمية المطلوبة من النقود لأجل الاحتياط خاصة في المجالات التالية:

- احتمال حدوث تغيرات في نوعية أو أسعار السلع التي يقررون الحصول عليها حسب الحاجة .
- انتهاء الفرص لعقد صفقات رابحة .
- مواجهة أحداث طارئة غير متوقعة .

وظالما أن الطلب على النقود لأجل الاحتياط ينطوي على استخدام النقود لإجراء المعاملات ، لكن هذا النوع من المعاملات يتسم بطبيعة خاصة ، فإنه يمكن إدراج هذا النوع من الطلب على النقود مع الطلب لأجل المعاملات ، حيث يصبح أكثر شمولاً عن ذي قبل . ويصبح الدخل النقدي من أهم

محددات الطلب على النقود لأجل الاحتياط ، مثلما هو الحال في دالة الطلب على النقود المعاملات ، ويرتبط به ارتباطاً طردياً : أي أن زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأجل الاحتياط ، والعكس صحيح.

إضافة إلى العوامل التالية التي يجب اعتبارها في تحديد الطلب على النقود لأجل الاحتياط:

أ - **طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به** : وتتصف العلاقة هنا بأنها عكسية : فكلما زاد تفاؤل الأفراد ورجال الأعمال ، خاصة في أوقات الرخاء ، ينخفض الطلب على النقود لأجل الاحتياط ، وكلما زاد تشاؤمهم ، خاصة في أوقات الكساد ، يرتفع الطلب على النقود لأجل الاحتياط.

ب - **درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع**: يزداد الطلب على النقود لأجل الاحتياط في أوقات الأزمات (مثل أوقات الحروب)، حيث يمكن تفسير الزيادة بأنها لغرض الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد تسود في المستقبل. وينخفض هذا الطلب في الأوقات العادية.

ج - **درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال** : كلما كانت إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود أمراً سهلاً وبدون تكاليف مرتفعة ينتج عنها خسائر رأسمالية في القيمة السوقية للأسهم والسندات ، كلما ينخفض الطلب على النقود لأجل الاحتياط وذلك لمواجهة هذه الأحوال الطارئة.

د - مدى الاستقرار في ظروف قطاع الأعمال: كلما كان الطلب على السلع والخدمات متقلباً زاد الطلب على النقود لأجل الاحتياط، وذلك بغرض مواجهة أي طوارئ تؤدي إلى صعوبة في الحصول على هذه السلع والخدمات، والعكس صحيح في حالة استقرار الطلب على السلع والخدمات.

ويتصل الطلب على النقود لأجل الاحتياط بالنظرية العامة للأصول، خاصة عن طريق الأصول الاحتياطية وهي أصول تحتفظ بها الوحدة الاقتصادية لمواجهة الالتزامات الطارئة. ويعطي الاقتصادي الإنجليزي هيكس أهمية كبرى لهذه العلاقة بسبب تزايد الأهمية الاقتصادية لمؤسسات الوساطة المالية في العصر الحديث، إذ يحتفظ الوسطاء الماليون بالنقود لمواجهة مطالب الاحتياط على حد تعبيره^(١).

ويمكن القول إن الطلب على النقود لأجل الاحتياط يتوقف على الدخل النقدي بصفة رئيسية نظراً لأن المحددات المشار إليها لا تتغير (إلا بطيئاً) عادة على المدى القصير، وهذا سبب آخر قد يبرر دمج نوعي الطلب على النقود لأجل المعاملات ولأجل الاحتياط سوياً كدالة واحدة في الدخل النقدي.

(١) انظر في ذلك: د. إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص ١٧٥.

٧/٢/٣ - ثالثاً : الطلب على النقود لأجل المضاربة:

الطلب على النقود لأجل المضاربة هو ما يتمثل في النقود السائلة التي يحتفظ بها الأفراد للاستفادة من فروق الأسعار بهدف تحقيق الأرباح. وعند كينز فإن المضاربة بصفة أساسية تعني إجراء توقعات على ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية، ومن ثم إجراء توقعات على القيمة السوقية لهذه الأصول، والمضاربة بها في سوق الأوراق المالية، بهدف الحصول على أرباح.

ويختلف الكلاسيك عن كينز في هذا الصدد في أن نظريتهم تفترض بأن الأفراد لا يطلبون نقوداً زيادة عن حاجتهم لإجراء المعاملات، وإذا حصل شخص ما على قدر معين زيادة في هذه النقود فإنه يفضل الحصول على عائد منها حتى لو كان قليلاً أو بسيطاً. فيقوم بالتخلص منها بهدف الحصول على عائد بدلاً من لا شيء يذكر (عندما تكون الفائدة منخفضة). على خلاف ذلك يفترض كينز أن دافع المضاربة يقوم على أساس الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة أو عاطلة انتظاراً لوقت يمكن فيه الاستفادة من تغيرات الأسعار وتحقيق أرباح حينما تسمح الظروف بذلك. بمعنى أن الفرد يتنازل عن فائدة حالية منخفضة انتظاراً للحصول على فائدة أكبر في المستقبل.

وترجع تسمية هذا الطلب بطلب المضاربة لأن الأفراد يحتفظون بجزء من ثرواتهم في شكل نقود سائلة لكي يستخدموها في عمليات المضاربة حسب توقعاتهم الخاصة بتغير القيمة السوقية للسندات. هذه التوقعات يتم تحديدها عن طريق التغيرات الحادثة في سعر الفائدة. فالمضارب الذي تتحقق توقعاته سيحقق أرباحاً ، والمضارب الذي تخطئ توقعاته سيحقق خسائر. وفي كلتا الحالتين فإن المضارب لا بد من أن يحتفظ بنقود لإتمام عميلة المضاربة. لذلك فالطلب على النقود لأجل المضاربة هو طلب نهائي على النقود لذاتها وتستخدم فيه النقود كمخزن للقيمة ، وليس طلباً وسيطاً كما في المعاملات أو الاحتياط ، اللذان تستخدم فيهما النقود كوسيط للتبادل.

ولقد بدأ كينز نظريته بتقسيم الأصول المالية التي يمكن أن تستخدم كمخزن للقيمة أو للثروة إلى نوعين : النقود والسندات ، حيث أن النقود كأصل كامل السيولة لا يعطي أي عائد مادي ، أما السندات فتعطي فائدة نقدية نظير حيازتها ، بالإضافة إلى المكسب الرأسمالي المحتمل والمتمثل في ارتفاع قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية التي أصدرت بها. فالسندات عبارة عن التزامات تعاقدية تقوم بإصدارها مؤسسات الأعمال المختلفة أو الحكومة وتتعهد بدفع مبلغ معين ثابت بصفة دورية (كل عام)

طوال مدة السند ، ودفع القيمة الاسمية التي صدرت بها عند موعد الاستحقاق. ويتم حساب سعر الفائدة عليها كما يلي:

$$\text{الفائدة الدورية المتفق عليها} \\ \text{سعر الفائدة على السند} = \frac{100 \times \text{القيمة السوقية للسند}}{100}$$

فإذا كانت القيمة السوقية لسند ما هي ٢٠٠٠ ريال ، وكانت الفائدة الدورية المتفق عليها هي ٦٠ ريال سنوياً ، معنى ذلك أن :

$$\text{سعر الفائدة على السند} = \frac{60}{2000} \times 100 = 3\%$$

فإذا انخفضت القيمة السوقية للسند إلى ١٥٠٠ ريال ، ومع بقاء الفائدة الدورية المتفق عليها ٦٠ ريال كما هي ، فإن سعر الفائدة سيرتفع كما يلي:

$$\text{سعر الفائدة على السند} = \frac{60}{1500} \times 100 = 4\%$$

في هذه الحالة فقد ترتب على هذا الارتفاع في سعر الفائدة انخفاض في القيمة السوقية للسند. وتفسير ذلك راجع إلى أن العائد المشار إليه أو الفائدة الدورية (٦٠ ريال) يمكن الحصول عليها الآن من استثمار ١٥٠٠ ريال فقط في شراء السند ، وليس من استثمار ٢٠٠٠ ريال مثلما كانت من قبل.

معنى ذلك أن القيمة السوقية للأصول المالية ذات العائد الثابت (مثل السندات) تتغير عكسياً مع سعر الفائدة. فارتفاع سعر الفائدة على السندات يدل على انخفاض القيمة السوقية للسندات ، وانخفاضه يدل على ارتفاع قيمتها السوقية.

لاحظ هنا أن القيمة الاسمية للسندات لم تدخل بأي صفة في هذا التحليل.

من هنا تنشأ العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من النقود لأجل المضاربة وبين سعر الفائدة. فارتفاع سعر الفائدة معناه أن القيمة السوقية للسندات أصبحت منخفضة. لذلك يصبح من الأفضل للمضارب أن يزيد من طلبه على السندات ، ويقلل من طلبه على النقود لأجل المضاربة. فيقوم بشراء السندات ، ويتخلص من النقود (العاطلة) التي في حوزته لأجل المضاربة تحسباً لجني الأرباح عندما ترتفع القيمة السوقية للسندات فيما بعد ، والعكس صحيح عند انخفاض سعر الفائدة.

إدخال التوقعات في تفسير العلاقة العكسية بين الطلب على النقود لأجل المضاربة وبين سعر الفائدة: يرى كينز أن هناك نوعين من أسعار الفائدة ، الأول هو سعر الفائدة الجاري ، والثاني هو سعر الفائدة العادي (أو الطبيعي) الذي يسود على المدى الطويل.

تأثيراً على الكمية المطلوبة من النقود لأجل المضاربة ، خاصة على المدى القصير.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند دراستنا للطلب على النقود لأجل المضاربة في التحليل الكينزي يجب أن لا نغفل الدافعين الآخرين ، المعاملات والاحتياط ، من حيث تأثيرهما على المستوى الذي يتحدد عنه سعر الفائدة وذلك بسبب أن وحدات النقود هي بدائل كاملة بعضها لبعض فيما يختص بإشباع الطلب على أي نوع من الأنواع الثلاثة. وكمثال على ذلك زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات ، فإذا لم تزد الكمية المعروضة من النقود ، فإن هذه الزيادة في الطلب على النقود لأجل المعاملات يتم إشباعها على حساب الأرصدة النقدية المخصصة إما للاحتياط أو المضاربة (أو كليهما). وفي حالة أنها كانت على حساب الأرصدة المخصصة للمضاربة فقط فإنها تؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من النقود لأجل المضاربة ، واتجاه سعر الفائدة نحو الارتفاع.

٤/٢/٧ - الطلب الكلي على النقود:

يتضح لنا من التحليل السابق أن الطلب على النقود في التحليل الكينزي ينقسم إلى قسمين : الأول ، ويشمل الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط ويرتبط ارتباطاً طردياً بالدخل النقدي ، ودالة هذا الطلب هي:

$$ط_١ = د (ل)$$

حيث إن $ط_١$ تعبر عن الكمية المطلوبة من النقود لأجل المعاملات والاحتياط ، ل تعبر عن مستوى الدخل النقدي.

أما الثاني ، فيشمل الطلب على النقود لأجل المضاربة ويرتبط عكسياً بسعر الفائدة، ودالة هذا الطلب هي:

$$ط_٢ = د (ف)$$

حيث إن $ط_٢$ تعبر عن الكمية المطلوبة من النقود لأجل المضاربة ، ف تعبر عن سعر الفائدة النقدي.

وطالما أن النظرية الكينزية لم تأت بدالة واحدة (أو موحدة) للطلب الكلي على النقود ، يمكن اشتقاق هذه الدالة بالجمع الأفقي للدالتين السابقتين معاً. ويطلق على الدالة الناتجة دالة الطلب الكلي على النقود ، أو دالة التفضيل النقدي ، كما يلي:

$$ط = ط_١ + ط_٢$$

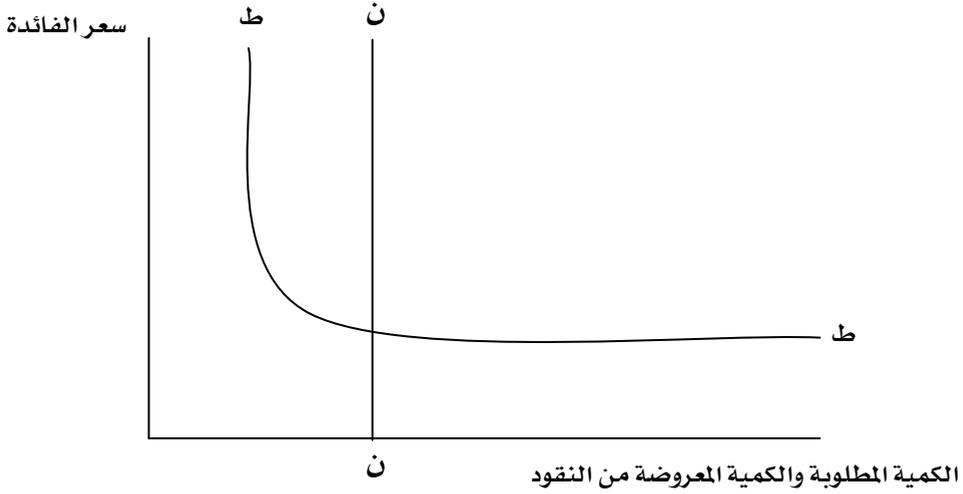
$$ط = د (ل) + د (ف)$$

$$ط = د (ل ، ف) \quad \text{اي إن:}$$

حيث أن $ط$ تعبر عن الكمية المطلوبة الكلية من النقود عند كل مستوى من مستويات الدخل النقدي وسعر الفائدة. لذلك فإن:

شكل رقم (٣)

تحديد سعر الفائدة في التحليل الكينزي



كما يظهر منحنى الطلب الكلي على النقود (ط ط) أو منحنى التفضيل النقدي مقعراً إلى نقطة الأصل في علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من النقود وسعر الفائدة. ويظهر هذا المنحنى أيضاً في صورة أفقية مستقيمة (موازية للمحور الأفقي) في مراحله الأخيرة نحو اليمين عند المستويات المنخفضة من سعر الفائدة (عند حدها الأدنى) مظهراً مصيدة السيولة النقدية التي ذكرها كينز.

ويلاحظ على منحنى الطلب الكلي على النقود (ط ط) أن ميله يتحدد بمعامل سعر الفائدة في دالة الطلب الكلية على النقود ، وهو ينحدر

من أعلى إلى أسفل واليمين للدلالة على العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة الكلية من النقود وبين سعر الفائدة. أما وضع هذا المنحنى بين المحورين فيحدده مستوي الدخل النقدي ؛ فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها ينتقل هذا المنحنى إلى اليمين عند زيادة الدخل النقدي ، وينتقل إلى اليسار عند انخفاض هذا الدخل.

كما أن انتقال هذا المنحنى إلى اليمين سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة نظراً لثبات الكمية المعروضة من النقود عند المستوى (ن ن). وانتقاله إلى اليسار سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة نظراً لثبات الكمية المعروضة من النقود أيضاً عند المستوى نفسه.

وعند انتقاله إلى اليمين بسبب زيادة الدخل ، فإن هذه الزيادة ينتج عنها زيادة في الطلب على النقود لأجل المعاملات، وإذا لم يقابلها زيادة في الكمية المعروضة من النقود فسوف يضطر الأفراد إلى إعادة توزيع طلبهم على النقود بين المعاملات والمضاربة بتحويل جزء من الأرصدة النقدية المخصصة لأغراض تمويل المعاملات. وكذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص مما لديهم من السندات لتمويل حاجاتهم إلى النقود للمعاملات مما يخفض

من القيمة السوقية للسندات ، بسبب زيادة الكمية المعروضة منها ، ويرفع سعر الفائدة إلى مستويات جديدة^(١) .

كما أن الكمية المعروضة من النقود من قبل السلطات النقدية تؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود (ن ن) إلى اليمين وانخفاض سعر الفائدة ، بافتراض ثبات منحنى الطلب على النقود. أما إذا انخفضت الكمية المعروضة من قبل هذه السلطات ، فإنها تؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود (ن ن) إلى اليسار وارتفاع سعر الفائدة ، بافتراض ثبات منحنى الطلب على النقود أيضاً .

٢- إثر تغيرات كمية النقود على المستوى الأسعار:

يفرق كينز بين حالتين : حالة التشغيل الجزئي وحالة التشغيل الكامل عند دراسة هذا الأثر:

- **حالة التشغيل الجزئي :** تتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الكلي للوحدات الاقتصادية وزيادة الطلب الفعال زيادة تناسبية متماثلة لكمية النقود التي زادت.

(١) راجع في ذلك كتاب : د. صبحي تادرس قريصة ، د. مدحت محمد العقاد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في مستوى العمالة والتشغيل من دون أن يصاحب ذلك أي ارتفاع في الأسعار.

- **حالة التشغيل الكامل:** تتمثل في أن زيادة كمية النقود تنعكس على مستويات الأجور فتؤدي إلى ارتفاعها ، من دون أن يترتب على ذلك زيادة مماثلة في الإنتاج. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار. وفي هذا يتفق كينز مع الكلاسيك.

وبكلمة موجزة فإن مستوى التشغيل يتناسب طردياً مع زيادة الكمية المعروضة من النقود ، هذا إذا لم يصل الدخل القومي إلى مستوى التوظيف الكامل. أما إذا تحقق هذا المستوى فإن مستوى الأسعار سوف يرتفع ارتفاعاً متناسباً مع الزيادة الحاصلة في الكمية المعروضة من النقود.

٣- سعر الفائدة وسرعة تداول النقود:

اعتقد الكلاسيك وأنصارهم بأن دالة الطلب على النقود مستقرة على المدى القصير ، ويرجع هذا الاستقرار في اعتقادهم إلى الافتراض الخاص بثبات سرعة تداول النقود على المدى القصير. لكن نظرية كينز للطلب على النقود تفترض أن سرعة تداول النقود ليست ثابتة بل تتقلب مع تغير سعر الفائدة السائد في الأسواق. هذا التقلب يجعل دالة الطلب على النقود غير مستقرة على المدى القصير بسبب العاملين التاليين:

٤ - أوضح كينز أن الأجور النقدية والأسعار لم تعد تتصف بالمرونة التي افترضها الكلاسيك ، ويرجع السبب في ذلك إلى نمو نقابات العمال وسلطاتهم في التحكم بزيادة الأجور وتزايد ظهور الاحتكار في الأسواق.

٥ - رفض كينز قانون ساي (العرض يخلف الطلب عليه) وأكد عدم وجود نظام تلقائي يستند إلى اليد الخفية والقوانين الطبيعية ، الذي يتكفل بإبقاء الطلب بصفة مستمرة عند مستوى التوظيف الكامل.

٦ - اهتم كينز بدراسة جوانب الطلب حيث استخدم فكرة الطلب الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي يخضع لها النظام الرأسمالي وموجات البطالة والانكماش التي يمر بها^(١).

٥/٧- النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية^(٢):

نستعرض فيما يلي مقارنة موجزة بين النظرية الكلاسيكية والنظرية النقدية الكينزية:

(١) المصدر: كتاب د. سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص ٦٢- ٦٩.

(٢) المصدر: كتاب د. أسامة محمد الفولي، د. مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ٧٤- ٧٥.

أ - تهدف النظرية النقدية الكلاسيكية إلى البحث عن العوامل التي تحدد المستوى العام للأسعار وتفترض أن الإنتاج القومي ثابت ، أي أنها تفترض ضمناً حالة تشغيل كامل لعوامل الإنتاج ، كما أنها افترضت أن النقود تطلب فقط لأغراض التبادل أي ليس عليها طلب مباشر ، كما أنها افترضت فرضاً ينبع من الفرض السابق مؤداه أن الدخل القومي ينفق بأكمله وأن الادخار هو صورة من صور الإنفاق. وعلى هذا فالتغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مباشر وبنفس النسبة وفي نفس الاتجاه مع المستوى العام للأسعار.

ب - لم تفترض النظرية النقدية الحديثة لكينز حالة العمالة الكاملة ، بل افترضت أن الموقف العادي للنشاط الاقتصادي هو حالة التوازن عند مستوى اقل من العمالة الكاملة . أما العمالة الكاملة فهي حالة استثنائية وليست عامة. كما أعطت اهتماماً كبيراً للطلب المباشر على النقود أي للفضيل النقدي ودرست علاقته بمستوى الإنفاق القومي فأصبح الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، بل البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي : لذلك فقد تزيد كمية

النقود ولكن قد يصاحب هذه الزيادة انخفاض في سرعة دوران النقود نتيجة لزيادة التفضيل النقدي ، ويؤدي هذا إلى انخفاض الإنتاج الحقيقي وانخفاض مستوى الأسعار. لكنه إذا تحققت العمالة الكاملة أي ظل الإنتاج الحقيقي ثابتاً ، فإن الزيادة في الإنفاق القومي سوف تعمل بالكامل علي رفع المستوى العام للأسعار. وهنا تتفق النظرية النقدية الحديثة لكينز مع النظرية النقدية الكلاسيكية.

ج - وطبقاً للتحليل الكلاسيكي يتحدد سعر الفائدة بتعادل الادخار مع الاستثمار بينما في التحليل النقدي الحديث نجد ان الدخل القومي هو الذي يتحدد بتعادل الادخار مع الاستثمار ، أما سعر الفائدة لدى كينز فيتحدد بالطلب على السيولة وعرض النقود.

د - إن النظرية النقدية الكلاسيكية كموجه للسياسة النقدية توصي بتخفيض كمية النقود لمكافحة التضخم النقدي كما توصي بزيادة كمية النقود لمقاومة الانكماش وهبوط الأسعار.

وطبقاً للتحليل الكينزي في حالة الانكماش أو الهبوط في النشاط الاقتصادي يقتضي الأمر زيادة الإنفاق القومي لأن الهبوط في النشاط

الاقتصادي ، يكون قد حدث نتيجة انخفاض ما يقرره رجال الأعمال من إنفاق على الاستثمار وما يترتب على هذا الانخفاض من مضاعفات انكماشية في الدخل . لذا فقد يقتضي الأمر زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق تكوين عجز في الميزانية ، أي أن يكون الإنفاق الحكومي أكبر من الإيرادات الحكومية الجارية ويتم تغطية العجز بالاقتراض من البنوك . ويحدث العكس في حالة التضخم النقدي أي ضرورة تكوين فائض في الميزانية . وعليه فالتحليل النقدي الحديث أعطى أهمية رئيسية للسياسة المالية في علاج هذه الأوضاع ، خاصة في أوقات الكساد ، كما أنه من ناحية أخرى ربط السياسة النقدية بالسياسة المالية في إطار واحد عند التعامل معها .

ثانياً: نموذج توبن - بومل:

تعتمد النظرية المعاصرة للطلب على النقود على تحليل مفاده أن الطلب على النقود لأجل المعاملات نفسه يعتمد على سعر الفائدة ايضاً ، وليس بمعزل عنها . وعليه فإن الطلب الكلي على النقود برمته يعتمد على سعر الفائدة وذلك دون الحاجة إلى تصنيف ذلك الطلب إلى طلب على المعاملات وطلب على المضاربة . وقد طرحت النظريات المعاصرة منذ الخمسينات الميلادية حيث قام "جميس توبن" و "ويليام بومول" وهما من اتباع المدرسة الكينزية الحديثة بتطبيق مبادئ نماذج المخزون من السلع على